الأمم المتحدة

A/C.1/74/PV.19

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة **١٩**

الأربعاء، ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يورنتي سوليس . . . . . (بوليفيا (دولة – متعددة القوميات))

في غياب الرئيس، تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة مدللي (لبنان).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

بنود جدول الأعمال من ٨٩ إلى ١٠٥ (*تابع*)

مناقشات مواضيعية بشأن مواضيع محددة وعرض مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): تستمع اللجنة أولا، وفقا لبرنامج عملها، إلى إحاطة تقدمها السيدة ماري سليمان، رئيسة فرع أنشطة نزع السلاح على الصعيد الإقليمي التابع لإدارة الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح. وبعد ذلك ستستأنف اللجنة أولا نظرها في مجموعة ”نزع السلاح والأمن الإقليميين“ للاستماع إلى المتكلمين المتبقين. وستبدأ اللجنة من ثم نظرها في مجموعة ”آلية نزع السلاح“ إذا سمح الوقت بذلك.

أعطي الكلمة الآن للسيدة سليمان.

السيدة سليمان (رئيسة فرع أنشطة نزع السلاح على الصعيد الإقليمي، إدارة الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح) (*تكلمت بالإنكليزية*): يسرني أن أقدم لمحة عامة موجزة عن عمل المراكز الإقليمية للسلام ونزع السلاح التابعة لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح في أفريقيا وفي آسيا والمحيط الهادئ وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويمكن الاطلاع على سرد كامل لأنشطة المراكز الإقليمية منذ انعقاد دورة اللجنة في العام الماضي في تقارير الأمين العام (A/74/112 و A/74/115 و A/74/118)، المعروضة على اللجنة للنظر فيها. وسأطلع اللجنة أيضا على العمل الذي اضطلع به مكتب المساعدة الإنمائية الرسمية في فيينا، لا سيما في مجال التعليم والتوعية.

لا يزال مكتب شؤون نزع السلاح ومراكزه الإقليمية الثلاثة ومكتب فيينا تسترشد بقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الأمين العام المعنونة ”تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح“.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

وتواصل المراكز الإقليمية العمل مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية لتعزيز وتيسير وتوطيد التعاون والحوار وبناء الثقة على الصعيد الإقليمي.

وتواصل المراكز، بالشراكة مع أصحاب المصلحة، توفير بناء القدرات والتدريب، فضلا عن المساعدة القانونية والتقنية، دعما للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتنفيذ المعاهدات الإقليمية والدولية وغيرها من الصكوك. وعلاوة على ذلك، تدعم المراكز الإقليمية الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ولا سيما تحويلها إلى الجماعات المسلحة غير التابعة للدول؛ وتعزيز الأمن المادي وإدارة مخزونات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها؛ ودعم إصلاح قطاع الأمن؛ ودعم تنفيذ قرارات مجلس الأمن؛ وتعزيز دور المرأة في السلم والأمن. وباختصار، تشمل أنشطة المراكز كامل نطاق مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، متراوحة بين الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل والمسائل الناشئة. وأود الآن أن أقول بضع كلمات عن كل مركز من المراكز الإقليمية ومكتب فيينا والتركيز الاستراتيجي الذي يدفع أنشطتها في العام المقبل.

لقد اضطلع مركزنا الإقليمي في ليما، الذي يغطي ٣٣ دولة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بأكثر من ٦٠ نشاطا لنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة منذ تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي. وشمل عمل المركز خلال هذه الفترة تدريب أكثر من ١٤٠ من موظفي إنفاذ القانون في الخطوط الأمامية في أربع دول، للتقليل من تحويل وجهة الأسلحة والذخائر التي تستخدم تكنولوجيا الأشعة السينية المتخصصة. وقد تعاون المركز كذلك مع أكثر من ٤٠ من أفراد الأمن الخاص، مما عزز قدرتهم على تطبيق معايير الأمن المادي الدولية ذات الصلة في إدارة مرافق مخزونات الأسلحة. وأُدرجت أفضل الممارسات والمعايير الدولية، ولا سيما المبادئ التوجيهية التقنية الدولية المتعلقة بالذخائر لبرنامج الأمم المتحدة للحماية، في عملية تمت في بيرو بقيادة المركز لتدمير ما يقرب من ١ ٠٠٠ قطعة من ذخائر الأسلحة الخفيفة و ٤٠٠ نوع مختلف من القذائف، بهدف الحد من مخاطر تحويل الوجهة والانفجارات غير المقصودة.

وبالإضافة إلى ذلك تعاون المركز – بغية تعزيز تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة – مع ٦٠ من قادة المجتمعات المحلية الشبابية من أمريكا الجنوبية لإجراء أكثر من ٥ ٠٠٠ دراسة استقصائية بشأن المشاركة في تحقيق الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة. وحظيت الدراسات الاستقصائية بدعم من تطبيق متنقل تم تطويره لتيسير جمع البيانات وتحليلها. وعمل المركز مع السلطات الوطنية المعنية بتحديد الأسلحة والسلطات التنظيمية في أمريكا الجنوبية ومنطقة البحر الكاريبي لوضع نُهج مراعية للشأن الجنساني للحد من العنف المسلح. اون أيضا مع ممثلي المجتمع المدني بشأن الجهود الرامية إلى مكافحة العنف ضد المرأة.

وفيما يتعلق المركز الإقليمي في كاتماندو، ففي إطار دعمه لـ ٤٣ من الدول الأعضاء في آسيا والمحيط الهادئ، تعاون المركز مع اليابان وسنغافورة ومؤسسة رابطة أمم جنوب شرق آسيا للمشاركة في التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، فضلا عن العمل المركز إقليمي على الابتكار المسؤول. وفي إطار تنشيط برنامجه للتثقيف من أجل السلام ونزع السلاح، أجرى المركز تقييمات أساسية في تسعة بلدان تمشيا مع دراسة الأمم المتحدة بشأن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار والإجراء ٣٨ من خطة الأمين العام لنزع السلاح. وتوفر نتائج تلك التقييمات الأساس لمزيد من العمل لتلبية احتياجات منطقة آسيا والمحيط الهادئ، التي ستكون محور التركيز الرئيسي للمركز الإقليمي في السنة المقبلة.

وقدم المركز أيضا دعما فنيا للجهود الرامية إلى تعزيز تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وكذلك لسلسلة المناسبات

الوطنية والإقليمية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن مكافحة الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل. وبالإضافة إلى ذلك، تعاون المركز مع مؤتمر الأمن لآسيا والمحيط الهادئ التابع لمنظمة الجمارك العالمية بشأن مكافحة الإرهاب، الذي تناول فيه المسائل المتصلة بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والذخائر.

ويواصل المركز الإقليمي في لومي، من جانبه، العمل مع الدول الأعضاء الـ ٥٤ في القارة الأفريقية في تنفيذ التزاماتها بموجب مختلف صكوك ومعاهدات نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة وبناء الثقة. ويدعم المركز الإقليمي عمل الدول من خلال الأنشطة المتصلة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن. وعلى وجه الخصوص، يقوم المركز بتنفيذ مشاريع لدعم مبادرة الاتحاد الأفريقي الرامية إلى إسكات المدافع بحلول عام ٢٠٢٠ واتفاقية كينشاسا، فضلا عن دعم عدد من الحكومات في تعزيز أمنها المادي وجهودها الرامية إلى إدارة المخزونات من أجل تحسين الرقابة على ترساناتها ومنع تحويل الأسلحة إلى الأسواق غير المشروعة. وسيواصل المركز التركيز على تلك الأنشطة في السنة المقبلة في عمله لمكافحة العنف الذي يتفاقم بسبب استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في مناطق النزاع. ويمكن للمركز أيضا أن يقدم المساعدة التقنية في مجالات منع التطرف العنيف والتعاون عبر الحدود ومبادرات الحد من العنف المجتمعي والتثقيف في مجال السلام مع التركيز على الشباب.

ويعمل مكتب فيينا التابع لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، بالإضافة إلى دوره الرئيسي كمكتب اتصال مع منظمات نزع السلاح ذات الصلة في فيينا، كمركز تعليمي لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح. ويستضيف مكتب فيينا لوحة متابعة التثقيف في مجال نزع السلاح، وهي مستودع إلكتروني للدورات الدراسية المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار والمسائل الشاملة لعدة قطاعات مثل الشباب ونوع الجنس. وتشمل لوحة المتابعة العديد من الوحدات التمهيدية والمتقدمة التي وضعها مكتب شؤون نزع السلاح والمنظمات الشريكة له. وقد صُممت بعض الدورات لعامة الجمهور، بينما تخصص دورات أخرى للمهنيين في مجال نزع السلاح بشأن مواضيع محددة. ويسر مكتب فيينا أن يتقاسم تلك الموارد مع الدول الأعضاء المهتمة وأن يتعاون في أنشطة تدريبية محددة، تُقدم على الإنترنت أو شخصيا، بالاستفادة من شبكة خبرائه والمنظمات ذات الصلة. ويجري بانتظام تحديث وحدات التعلم، في حين يجري وضع وحدات جديدة بشأن المواضيع ذات الصلة.

ومن أجل تقديم دعم أفضل للدول الأعضاء، ستواصل المراكز الإقليمية ومكتب فيينا العمل عن كثب مع الدول في مناطقها لتحديد الأولويات والثغرات الاستراتيجية التي تحتاج إلى الدعم، ولوضع مشاريع للتصدي بفعالية للتحديات الراهنة بالتعاون مع تلك الدول. وسينصب التركيز في هذا الصدد على وضع مشاريع متعددة التخصصات ومتعددة الشركاء لتعزيز القدرات الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل زملائي في المراكز الإقليمية ومكتب فيينا تعزيز أوجه الشراكة والتعاون القائمة مع الشركاء منذ أمد طويل داخل أسرة الأمم المتحدة، فضلا عن المنظمات الإقليمية وأصحاب المصلحة. كما سيقومون ببناء علاقات تعاونية جديدة مع الشركاء غير التقليديين.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للدول الأعضاء والمنظمات التي قدمت مساهمات مالية أو عينية إلى المراكز الإقليمية ومكتب فيينا. وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا لما تقدمه من دعم ثابت للبلدان المضيفة للمراكز، نيبال وبيرو وتوغو، وبالطبع للنمسا، موطن مكتب الاتصال التابع لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح. وكما نعلم جميعا، تعتمد المراكز الإقليمية الثلاثة ومكتب فيينا على موارد خارجة عن الميزانية لتمويل برامجها وأنشطتها الفنية. ولذلك فإنني أشجع

جميع الدول الأعضاء على دعم المراكز ومكتب فيينا من خلال التبرعات وأدعوها إلى القيام بذلك. فدعمها المالي والسياسي ييسر استقرار عمليات وأنشطة المراكز ومكتب فيينا واستمرارها.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة سليمان على إحاطتها.

تمشيا مع الممارسة المتبعة في اللجنة، سأعلق الجلسة الآن لإتاحة الفرصة للوفود لإجراء مناقشة تفاعلية مع أعضاء فريق المناقشة من خلال جلسة غير رسمية للأسئلة والأجوبة.

علقت الجلسة الساعة ١٥/١٥ واستؤنفت الساعة ١٥/٢٠.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستأنف اللجنة الآن نظرها في مجموعة ”نزع السلاح والأمن على الصعيد الإقليمي“.

السيد برافاكو (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): توفر النهج الإقليمية سبلا هامة لتعزيز أهداف نزع السلاح والأمن وعدم الانتشار. فعلى سبيل المثال، سيكون قرار رابطة أمم جنوب شرق آسيا بإزالة الأسلحة النووية والتزامها بالحفاظ على المنطقة كمنطقة خالية من الأسلحة النووية حيويين في التصدي للتهديدات الإقليمية. وعلى النقيض من ذلك، فإن الترسانة النووية للصين الآخذة في التوسع، والتي يقدر أنها ستزيد بأكثر من الضعف في العقد المقبل، تشمل الجهود الرامية إلى استحداث أسلحة نووية جديدة منخفضة القوة وصواريخ أسرع من الصوت مسلحة نوويا، بينما ترفض في الوقت نفسه الدخول في حوار موضوعي بشأن تحديد الأسلحة النووية. ومن أجل صالحنا جميعا، يجب على الصين أن تدرك أن صمتها المستمر يزعزع الاستقرار.

ولا تزال هناك أيضا تحديات أمنية كبيرة في الشرق الأوسط. ومن أهمها أنشطة إيران المزعزعة للاستقرار، بما في ذلك برنامجها للقذائف التسيارية وتوسيع نطاق أنشطة تخصيب اليورانيوم ودعم الإرهاب. ثم هناك استخدام سورية المتكرر للأسلحة الكيميائية ضد أبناء شعبها، وتجاهلها التام لالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وعدم امتثالها المستمر لاتفاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونحث جميع دول المنطقة على إعادة تركيز الاهتمام على التصدي لتلك التحديات الأمنية الهامة الحقيقية.

ولا تزال الولايات المتحدة تؤيد هدف إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ومنظومات إيصالها في الشرق الأوسط. غير أننا لا نزال مقتنعين بأن الجهود الرامية إلى تحقيق ذلك الهدف يجب أن تسعى إليها جميع دول المنطقة المعنية بطريقة شاملة وتعاونية وقائمة على توافق الآراء تأخذ في الاعتبار الشواغل المشروعة لكل دولة في المنطقة. وفي ذلك الصدد، نأسف أسفا شديدا لاعتماد الجمعية العامة في تصويت منقسم العام الماضي المقرر ٧٣/٥٤٦ الذي قدمته مجموعة الدول العربية، والذي يدعو الأمين العام إلى عقد مؤتمر للتفاوض على معاهدة ملزمة قانونا بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ونأسف لأن القرار قُدم دون تأييد بتوافق الآراء بين دول المنطقة وعلى أساس شروط كان من المعروف جيدا أنها غير مقبولة لدى الأطراف الإقليمية الأخرى. وقد كنا واضحين أن الولايات المتحدة لن تحضر هذا المؤتمر، في غياب مشاركة جميع الدول في المنطقة، وستعتبر أي نتيجة له غير مشروعة.

وختاما، ينبغي ألا يتوهم أحد بأن الهدف الطويل الأجل المتمثل في السلام والأمن في عالم خال من الأسلحة النووية يمكن أن يتحقق دون القيام بالعمل الشاق اللازم للتصدي للتحديات الأمنية الأخرى. وندعو جميع الدول إلى الانضمام إلينا في تنشيط ذلك العمل من خلال المشاركة في حوار واقعي عن عالمنا المضطرب، العالم كما هو، والخطوات التي يمكننا اتخاذها لإعادة تشكيله ليصبح العالم الذي نصبو إليه.

السيد ليدل (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد المملكة المتحدة البيان الذي أدلت به المراقبة عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/74/PV.18)، وأود أن أدلي بالملاحظات التالية بصفتنا الوطنية.

إن الاستقرار الإقليمي، القائم على التفاهم والاحترام المتبادلين بين الدول المتجاورة، ضروري للسلام العالمي. ومما يؤسف له أن سلوك عدد من الجهات الفاعلة لا يزال يقوض الأمن الإقليمي في مختلف أنحاء العالم، مما يضر بالحالة الأمنية العالمية.

والمناطق الخالية من الأسلحة النووية أداة هامة للأمن الإقليمي. وبعد أن صدقنا على بروتوكولات معاهدات المناطق القائمة الأخرى، فإننا نقف على استعداد، مع بقية الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، لمواصلة العمل مع دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن بروتوكول معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا.

ولا نزال نؤيد إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ومنظومات إيصالها في الشرق الأوسط، وفقا للترتيبات التي تتوصل إليها بحرية جميع دول المنطقة وفي اعتراف كامل بمسؤولياتنا بوصفنا من المشاركين في الدعوة لعقد المؤتمر بموجب قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. إن الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية في سورية وما اتخذته إيران من إجراءات للتراجع عن امتثالها لخطة العمل الشاملة المشتركة يقوضان ذلك الهدف. فتطوير إيران للقذائف التسيارية ودعمها العسكري والمالي لمجموعة من الجهات الفاعلة ينتهكان قرارات مجلس الأمن ويزعزعان الاستقرار في الشرق الأوسط ويهددان أمن أوروبا.

ولا يزال انتشار القذائف التسيارية يشكل أيضا خطرا في أجزاء أخرى من العالم، مثل تكرار عمليات إطلاق القذائف التسيارية من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية انتهاكا لقرارات مجلس الأمن. وتؤيد المملكة المتحدة العمل الهام الذي يقوم به نظام التحكم في تكنولوجيا القذائف ومدونة لاهاي لقواعد السلوك في التصدي لانتشار القذائف التسيارية. ونشجع الهند وباكستان على النظر في مدونة قواعد السلوك كوسيلة لدعم مشاركتهما الثنائية. إن الحوار والشفافية أمران حاسمان للحد من التوترات ومخاطر سوء التقدير.

وأخيرا، تواصل روسيا تقويض الحالة الأمنية في منطقتنا، من خلال إجراءات من قبيل ضمها غير المشروع لشبه جزيرة القرم، وعدوانها المستمر على أوكرانيا، وعدم امتثالها المستمر للمعاهدات الدولية. كما أن القدرات الجديدة والمزعزعة للاستقرار التي تطورها في مجال خوض الحروب خطيرة أيضا، كما شهدنا خلال العام الماضي. وقد رفضت روسيا الانخراط بشكل بنّاء في الحوار وهي تسعى إلى تقويض النظام الدولي القائم على القواعد. ولا نزال ندعو روسيا إلى إظهار امتثالها لتحديد الأسلحة والتوافق مع المعايير الدولية.

تلتزم المملكة المتحدة، إلى جانب حلفائها في منظمة حلف شمال الأطلسي، التزاما راسخا بالحفاظ على تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد الدولي على نحو فعال. وسنواصل دعم الأطر الدولية القائمة لنزع السلاح والأمن والتقيد بها، والتي تؤدي دورا هاما في الأمن الأوروبي – الأطلسي.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل نيبال لعرض مشروع القرار (A/C.1/74/L.23).

السيد بهانداري (نيبال) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السيدة ماري سليمان على إحاطتها الشاملة بشأن أنشطة المراكز الإقليمية للسلام ونزع السلاح.

وتعتقد نيبال أن النهج الإقليمية والعالمية إزاء نزع السلاح وعدم الانتشار يكمل بعضها بعضا وينبغي اتباعها في آن واحد من أجل تعزيز السلم والأمن الإقليميين والدوليين. وكما ورد في خطة الأمين العام لنزع السلاح، لا بد من تشجيع تعاون

وحوار جديدين، لا سيما على الصعيد الإقليمي، من أجل الحد من الإنفاق العسكري وبناء الثقة بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وتشجع نيبال المراكز الإقليمية على إقامة شراكة مجدية مع كل من الجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية. إن المسار الرسمي لنزع السلاح وعدم الانتشار ينبغي أن تكمّله أدوات المسار الثاني من أجل بناء الثقة فيما بين الدول. وينبغي تشجيع المراكز الإقليمية على نشر المعلومات ووضع نماذج تثقيفية لمختلف الفئات العمرية من أجل تحسين مستوى وعيها. وينبغي زيادة تعزيز مراكز الأمم المتحدة الإقليمية الثلاثة للسلام ونزع السلاح، في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وتزويدها بالموارد الجيّدة وتطويرها، لا بوصفها مستودعات لأفضل الممارسات، بل أيضا كمعززات لجهود نزع السلاح الإقليمية.

وما فتئت نيبال، منذ أواخر الثمانينيات من القرن العشرين، تنظم الاجتماعات الإقليمية والحوار في إطار عملية كاتماندو، بالشراكة مع المركز الإقليمي. ونؤكد من جديد أهمية هذه الحوارات الإقليمية لتعزيز التفاهم والتعاون وبناء الثقة من أجل السلام ونزع السلاح في المنطقة وخارجها. وستواصل نيبال، بوصفها البلد المضيف للمركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، تقديم دعمها لبناء قدرات المركز وتنفيذ برامج العمل المتصلة بنزع السلاح وعدم الانتشار. ونشجّع الدول الأعضاء في المنطقة على تحديد مجالات اهتمامها والعمل مع المركز على تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار في المنطقة. وتدعو نيبال البلدان والمنظمات غير الحكومية في المنطقة وخارجها إلى تقديم تبرعات إلى المركز لكفالة اضطلاعه بأنشطته على النحو الذي كلفته به الجمعية العامة.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن نيبال قدمت مشروع قرار بشأن المراكز الإقليمية ((A/C.1/74/L.23، لتنظر فيه اللجنة. وأسوة بالسنوات السابقة، فإننا على ثقة بأننا سنحصل على الدعم القيم من جميع الوفود لاعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

السيد سيولانغ (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد إندونيسيا البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، والفلبين باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/74/PV.18).

يمكن للنزعة الإقليمية، بسبب شموليتها وقواعدها المشتركة وطبيعتها القائمة على القواعد، أن تجمع بين البلدان بفوائد قوية، لا سيما السلام والتنمية المشتركان. ويسرنا أن المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، من خلال المساهمة النشطة لجميع المشاركين فيه، يواصل إحراز التقدم بوصفه منبرا هاما متعدد الأطراف للحوار والتعاون في مجال الأمن السياسي ولتعزيز تدابير بناء الثقة والدبلوماسية الوقائية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ولا تزال إندونيسيا ملتزمة بالعمل مع بلدان الرابطة الأخرى بشأن الجهود الرامية إلى كفالة أن توقع الدول الحائزة للأسلحة النووية بروتوكول معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا وتصدق عليه في أقرب وقت ممكن. وأود أن أشدد على عدة نقاط في هذا الصدد.

أولا، نشدد على أهمية التماسك فيما بين المناطق الخالية من الأسلحة النووية، بما في ذلك المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط التي طال انتظارها. وندعو إلى المشاركة الكاملة والهادفة لجميع بلدان المنطقة في المؤتمر المقبل في الشهر القادم. ونؤيد أيضا عقد المؤتمر الرابع للمناطق الخالية من الأسلحة النووية ومنغوليا، المقرر عقده في العام المقبل. وهناك دروس قيمة يمكن استخلاصها من الدورات السابقة، التي ترأستها إندونيسيا، وهي دروس ينبغي استخلاصها لضمان تحقيق نتائج ناجحة وموضوعية للمؤتمر.

ثانيا، فيما يتعلق بإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، نشدد على أهمية الحوار البنّاء بوصفه العنصر الرئيسي لعملية السلام. ومن المؤكد أن مشاركة الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفها هيئة مستقلة ومختصة في عملية التحقق ستسهم في نزع السلاح النووي الدائم في شبه الجزيرة. وتعتقد إندونيسيا أنجميع الأطراف المعنية ينبغي أن تعمل على تعزيز الحوار وبناء الثقة وتنفيذ الالتزامات التي قطعتها بصون السلم والأمن.

ثالثا، ينبغي دعم الالتزامات التي تم التعهد بها بين إيران والأطراف ذات الصلة في خطة العمل الشاملة المشتركة، بموجب قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥). ومرة أخرى، فإن دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في التحقق من ذلك دور أساسي لفعالية الاتفاق. ولن يتسنى لهذا الإنجاز التاريخي في مجال عدم الانتشار الإسهام في السلام والاستقرار في المنطقة والعالم إلا بتنفيذ الالتزامات التي اتفقت عليها جميع الأطراف.

إن كفالة السلم والأمن العالميين هو مهمة جماعية ينبغي أن تلتزم بها جميع الدول التزاما كاملا. ويتعين على جميع البلدان والمناطق، تحت قيادة الأمم المتحدة، أن تؤدي دورها على نحو ملائم. فلنفعل ذلك بعزم كامل.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان ليعرض مشاريع القرارات A/C.1/74/L.5 و A/C.1/74/L.7 و A/C.1/75/L.8.

السيد أحمد (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أدركت الجمعية العامة منذ وقت طويل أن السلام والأمن الدوليين والاستقرار على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي يتوقفان على بعضهما البعض. وبالنظر إلى هذه العلاقة التي لا تنفصم، يقر ميثاق الأمم المتحدة بقيمة الترتيبات الإقليمية لضمان السلام والأمن العالميين. وخلال حقبة ما بعد الحرب الباردة، برزت معظم التهديدات للسلام والأمن بشكل رئيسي فيما بين الدول الواقعة في المنطقة نفسها أو الواقعة في المنطقة دون الإقليمية. ولذلك فإن الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز نزع السلاح وتحديد الأسلحة تعززها وتكملها النُهج الإقليمية تحقيقا لتلك الغاية.

وكما أكدت قرارات الجمعية العامة والمبادئ التوجيهية لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، ينبغي أن تكون تدابير بناء الثقة على المستوى الإقليمي مصممة وفقاً لخصوصيات المنطقة وأن تبدأ بترتيبات بسيطة بشأن الشفافية والانفتاح والحد من المخاطر قبل أن تجد الدول المعنية نفسها في وضع لا خيار فيه سوى اتباع مزيد من التدابير الموضوعية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح. ويمكن لتدابير بناء الثقة المتفق عليها بصورة متبادلة أن تساعد على تهيئة الظروف المواتية. غير أنه ينبغي ألا تصبح هذه التدابير غاية في حد ذاتها. وعلى المدى الطويل، ينبغي أن تسهم هذه التدابير أيضا في حل الصراعات، ولكن إذا استمرت الصراعات في التفاقم، فإن هذه التدابير قد تفقد فعاليتها مع مرور الوقت.

وتواجه جنوب آسيا بعض التحديات المتميزة الناشئة عن طموحات توسعية لبلد من بلدان المنطقة. وفي الوقت الذي يواصل فيه ذلك البلد حيازة قدرات استراتيجية وتقليدية مزعزعة للاستقرار وتطوير مذاهب عسكرية هجومية، فقد رفض هذا البلد الدخول في حوار ثنائي بشأن بناء الثقة والحد من المخاطر. والحالة تجبرنا، أكثر من أي وقت مضى، على الاعتراف بالخطر الواضح والماثل الذي تشكله هذه التطورات ليس على باكستان فحسب، بل وأيضا على السلم والأمن الإقليميين والدوليين. إن باكستان ترغب في السلام. ولا يمكن تحقيق السلام والاستقرار في جنوب آسيا من دون حل النزاعات الأساسية، والاتفاق على تدابير متبادلة للكبح الاستراتيجي وإقامة توازن بين القوات التقليدية. ومقترحاتنا في هذا الصدد لا تزال على الطاولة. وباكستان منفتحة على أي مبادرة ثنائية أو إقليمية تبني الثقة وتقلل من المخاطر وتمتثل للمبدأ الأساسي المتمثل في الأمن المتساوي وغير المنقوص للجميع.

وعلى غرار السنوات السابقة، يقدم وفد باكستان مشاريع القرارات الثلاثة هذه – A/C.1/74/L.5، و A/C.1/74/L.7، و A/C.1/74/L.8– التي تعترف بأهمية النُهج الإقليمية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وبناء الثقة من أجل السلام والاستقرار الدوليين، فضلا عن التكامل بين النهج الإقليمية والعالمية. ونتطلع إلى استمرار دعم الدول الأعضاء لاعتماد مشاريع قرارات هذا العام. وستتاح النسخة الكاملة من هذا البيان على بوابة الخدمات الموفرة للورق PaperSmart.

السيدة المزروعي (الإمارات العربية المتحدة): نظرا لضيق الوقت، سأركز في بياني على أهم النقاط، وستجدون النسخة الكاملة على PaperSmart.

تود الإمارات العربية المتحدة التعبير عن تأييدها لبيان كل من المجموعة العربية، وبيان حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/74/PV.18).

لا زالت منطقة الشرق الأوسط تتعرض للتهديدات الأمنية والهجمات من قبل الجماعات المتطرفة الإرهابية، وعليه تعتبر منطقتنا هذه من أهم المناطق الإقليمية التي تحتاج إلى جهود مكثفة لتحقيق أهداف نزع السلاح والاستقرار الأمني. ولذلك يولي بلدي أهمية قصوى لكافة الجهود المبذولة للسعي لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في منطقة الشرق الأوسط. وتعرب دولة الإمارات عن دعمها لمبادرة الأمم المتحدة لعقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، والمقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل برئاسة الأردن. ويحث بلدي كافة الأطراف المدعوة على المشاركة بهدف التفاوض على معاهدة ملزمة في هذا الشأن لضمان السلم والاستقرار الأمني على المستويين الإقليمي والدولي.

ومن هذا المنطلق، تعرب دولة الإمارات عن ضرورة التوصل إلى نتيجة ناجحة للمؤتمر الاستعراضي المقبل للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتخاذ خطوات هامة نحو تنفيذ خطة العمل المتفق عليها في عام ٢٠١٠، وعن الحاجة إلى إجراء معالجة شاملة لجميع الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار. ويتطلع بلدي إلى المشاركة في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠ لتعزيز منظومة السلم والأمن الدوليين. ويحث الدول الأطراف في المعاهدة على المساهمة في الحوار البناء لتحقيق أهداف المعاهدة.

وقدرحبت دولة الإمارات بالخطوات الإيجابية الأخيرة المتمثلة في المحادثات الرفيعة المستوى بشأن شبه الجزيرة الكورية. ومن هذا المنطلق، فإننا نجدد دعوتنا إلى كوريا الشمالية للعودة إلى معاهدة عدم الانتشار، والتوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والالتزام بالقرارات الأممية ذات الصلة.

وتجدد دولة الإمارات التزامها بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فيما تؤكد حق الدول في تطوير الاستخدام السلمي للطاقة النووية، حيث يعد بلدي نموذجا في المنطقة للاستعمال السلمي للطاقة النووية. ومنذ انضمام دولة الإمارات إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ١٩٧٦، تتعاون الدولة مع الوكالة استنادا إلى الاحتياجات الوطنية التنموية. كما يستند هذا التعاون على أهداف رؤية دولة الإمارات لعام ٢٠٢١، التي تسعى إلى وضعها في مصاف أفضل الدول من خلال محاور مختلفة من التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وعليه يدعو بلدي الدول إلى الامتثال لمعايير الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبناء المزيد من الثقة حول طبيعة أنشطتها النووية، مع أملنا أن تنعكس هذه الخطوات بطريقة إيجابية على سلوك الدول في المنطقة.

السيد كاربو (توغو) (*تكلم بالفرنسية*): إن أهمية المراكز الإقليمية للسلام ونزع السلاح لا تحتاج إلى إعلان. والواقع أننا نعرف منذ وقت طويل أن هناك إمكانية واسعة النطاق وغير مستكشفة إلى حد كبير لإحراز تقدم في ميدان نزع السلاح

من خلال العمل على الصعيد الإقليمي. ويشهد العديد من الإجراءات التي اضطلع بها المركز الإقليمي في أفريقيا على أرض الواقع على تلك الحقيقة، كما هو الحال أيضا في مناطق أخرى، ولا سيما أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا والمحيط الهادئ. وفي ذلك الصدد، ترحب توغو بتقارير الأمين العام عن المراكز الإقليمية لنزع السلاح (A/74/112 و A/74/115 و A/74/118)، وعلى وجه التحديد عن المركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، الذي تتشرف توغو باستضافته.

ومن المفيد دائما التذكير بالدور الهام الذي يضطلع به المركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، ولا سيما في السياق الأفريقي، حيث تواجه دولنا تحديات أمنية هائلة، زادت للأسف عشرة أضعاف بسبب الصراعات غير المتماثلة في بلداننا، التي يحصل فيها أفراد مختلفون بصورة غير مشروعة على الأسلحة التقليدية، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقد اضطلع المركز في أفريقيا، وفقا لولايته، بإجراءات هامة في سياق نزع السلاح الإقليمي. وفي العام الماضي، وبناء على طلب الدول الأفريقية، قدم المركز كالمعتاد الدعم الفني لمبادراتها لتنفيذ تدابير حاسمة تتعلق بالسلام وتحديد الأسلحة. وساعد المركز أيضا في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) واتفاقية الأسلحة البيولوجية. وأود أن أشير إلى أن مساهمة المركز الإقليمي لا تزال قيمة في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل من خلال تقديم المساعدة التقنية الرامية إلى مكافحة التداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة بمزيد من الفعالية.

ولا تزال التحديات التي تواجه المراكز الإقليمية مالية إلى حد كبير. ولهذا السبب تكرر توغو دعوة الأمين العام إلى بذل مزيد من الجهود من جانب الدول الأعضاء والمساهمين لتعزيز قدراتها التشغيلية لتلبية احتياجات بلداننا المتزايدة باستمرار. وتوغو، بوصفها البلد المضيف لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، تواصل العمل بلا كلل لتزويد المركز بأفضل ظروف عمل ممكنة. وفي هذا الصدد، يوجد المركز الآن في مبنى جديد، بنته حكومة توغو وافتتحته في ٥ تموز/يوليه ٢٠١٨ السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح.

السيدة أغلادزه (جورجيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): إن العسكرة مصدر قلق وتهديد كبيرين ليس لبلدي فحسب، بل لأمن منطقة البحر الأسود بأسرها. ولم يعكس الاتحاد الروسي اتجاهه نحو زيادة التسلح في جورجيا. بل على العكس من ذلك، فقد استمر في العسكرة بل وعجل خطاها ونطاقها في بعض النواحي. وتدرك اللجنة جيدا أن المنطقتين المحتلتين من جورجيا يجري تسليحهما بكثافة منذ أكثر من ١٠ سنوات. وتخضع القاعدتان العسكريتان الروسيتان غير القانونيتين المتمركزتين في منطقتي أبخازيا وتسخينفالي لقيادة المنطقة العسكرية الجنوبية للاتحاد الروسي وتشاركان بنشاط في التدريبات العسكرية الروسية، بما في ذلك المناورات الواسعة النطاق. وكلتا القاعدتين مسلحتان تسليحا جيدا ومجهزتان بمعدات عسكرية متقدمة وهجومية، بما في ذلك الدبابات والمركبات المدرعة والمدفعية البعيدة المدى ومنظومات إطلاق الصواريخ والنظم المضادة للطائرات والحرب الإلكترونية وقدرات استخبارات الإشارات والطائرات المسيرة من دون طيار، وجميعها ذات تغطية واسعة النطاق في جميع أنحاء القوقاز والبحر الأسود. وبالإضافة إلى ذلك، يوجد ٥٠٠ ٤ من الأفراد العسكريين و ٣٠٠ ١ من أفراد جهاز الأمن الاتحادي متمركزون بصورة غير قانونية في كلتا المنطقتين.

ويشكل كل ذلك انتهاكا لالتزامات الاتحاد الروسي بموجب اتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨، الذي دعا بوضوح إلى انسحاب القوات الروسية إلى خطوط انتشارها قبل ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٨ ونص على السماح للمراقبين الدوليين بالوصول إلى منطقتي أبخازيا وتسخينفالي. وبدلا من ذلك حدث العكس، حيث واصل الاتحاد الروسي

حشده العسكري ولا يتوقف ما يسمى بحرس الحدود التابع عن منع بعثة الرصد التابعة للاتحاد الأوروبي في جورجيا من الوصول حتى تتمكن من ممارسة ولايتها بالكامل ودخول المنطقتين لأغراض الرصد والتحقق. ومن المفارقات أن نظام الاحتلال احتجز قبل بضعة أيام فقط إحدى دوريات بعثة الرصد لفترة وجيزة في منطقة شورشانا – تسنليسي، حيث تجري على قدم وساق ما يسمى بعملية إقامة الحدود.

في الختام، أود أن أشير إلى أن هذه الحالة لا تمثل اتجاها يقتصر على جورجيا وحدها. فنحن نشهد انتهاكات واضحة لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية من جانب الاتحاد الروسي منذ عام ٢٠١٤، بما في ذلك إغلاق أجزاء رئيسية من البحر الأسود، مع ما يترتب على ذلك من آثار خطيرة على أمن المنطقة بأسرها.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر لعرض مشروع القرار A/C.1/74/L.9.

السيد الخالدي (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): نظرا للأهمية القصوى لنزع السلاح الإقليمي، يود وفد بلدي أن يدلي بالملاحظات التالية:

لا تزال الجزائر تشارك مشاركة عميقة في توطيد الاستقرار والأمن خارج حدودها والعمل عن كثب مع البلدان المجاورة من أجل مستقبل أفضل لجميع شعوب المنطقة. وفي هذا الصدد، ما زلنا نؤمن إيمانا راسخا بأن السبيل الوحيد لتسوية الأزمة في ليبيا هو من خلال حل سياسي ينطوي على حوار شامل ومصالحة وطنية لجميع الليبيين. ولذلك، ندعو المجتمع الدولي إلى بذل كل ما يلزم من الجهود السياسية والدبلوماسية بهدف دعم وتشجيع وتعزيز حل وطني شامل للجميع في ليبيا.

وبالنسبة إلى الحالة في مالي، فإن اتفاق السلام والمصالحة في مالي المنبثق عن عملية الجزائر لا يزال الإطار المرجعي الوحيد للحكومة وغيرها من الأطراف المالية والمجتمع الدولي. ويلتزم بلدي التزاما قويا بكفالة تنفيذ الاتفاق على النحو الواجب ويواصل بالتالي القيام بدور رئيسي في هذا الصدد من خلال ترؤس لجنة المتابعة.

إن معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، المعروفة بمعاهدة بليندابا، التي تنشئ منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، مثال ملموس على نزع السلاح على الصعيد الإقليمي. وكانت الجزائر من أوائل الدول الأفريقية التي صدقت على ذلك الصك التاريخي، الذي نحتفل في هذا العام بالذكرى السنوية العاشرة لإبرامه. ولذلك، ندعو الدول التي لم توقع وتصدق بعد على البروتوكولات الثلاثة الملحقة بالمعاهدة إلى أن تفعل ذلك. وفي السياق نفسه، رحب وفد بلدي باتخاذ الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ للمقرر ٥٤٦/٧٣ بشأن عقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ونعرب عن أملنا في أن يتوصل المؤتمر، الذي سيعقد دورته الأولى في الشهر المقبل، إلى إبرام معاهدة ملزمة قانونا بشأن إنشاء هذه المنطقة بحسن نية. ولذلك، ندعو جميع دول المنطقة، دون استثناء، إلى المشاركة بنشاط في المؤتمر.

ويرحب الوفد الجزائري بتقرير الأمين العام (A/74/97) بشأن تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، الذي يتضمن منظورات الدول الأعضاء بشأن السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز الأمن والتعاون في المنطقة. وكما حدث في السنوات السابقة، تتشرف الجزائر بأن تقدم إلى اللجنة الأولى والجمعية العامة في دورتها الحالية مشروع القرار A/C.1/74/L.9، المعنون ”تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط“، في إطار البند ١٠٣ من جدول الأعمال. ويعول الوفد الجزائري والدول الأعضاء الأخرى المقدمة لمشروع النص على تأييد جميع الدول الأعضاء لاعتماد مشروع النص.

أخيرا، تؤيد الجزائر البيانات التي أدلى بها ممثلو إندونيسيا وتونس وزامبيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الدول العربية ومجموعة الدول الأفريقية، على التوالي (انظر A/C.1/74/PV.18). وستتاح النسخة الكاملة من بياني على البوابة الموفرة للورق PaperSmart.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو يعرض مشروع القرار A/C.1/74/L.42.

السيد بريتو تيكا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): إن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هي في الأساس منطقة متوسطة الدخل وقد حققت تقدما كبيرا في الحد من الفقر والعنف وانعدام الأمن. ويتطلب تحقيق ذلك تنسيق الجهود للقيام بأنشطة لتنفيذ التدابير الرامية إلى تعزيز السلام والثقة المتبادلة ونزع السلاح، جنبا إلى جنب مع التدابير الأخرى التي تعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتحقيقاً لهذه الغاية، كلفت الجمعية العامة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بدراسة سبل تقديم الدعم المجدي لمبادرات وأنشطة دول المنطقة الرامية إلى إحلال السلام وتنفيذ تدابير لنزع السلاح، فضلا عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبفضل الدعم الذي قدمه المركز، تمكنت دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من المضي قدما في تطوير القدرات وتدريب الموظفين المتخصصين ووضع وتنفيذ المعايير في المجالات المتصلة بنزع السلاح والأمن. وفي ذلك السياق، نظم المركز في هذا العام ٧٠ نشاطا للمساعدة التقنية والقانونية وللمساعدة في مجال السياسات لمد يد العون لدول المنطقة في تنفيذ الصكوك المتصلة بالأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل. وشملت هذه الجهود توفير التدريب التقني لأكثر من ١ ٠٠٠ من المسؤولين الوطنيين بشأن تدمير الذخيرة ووسم الأسلحة الصغيرة والذخائر وتعقبها واعتراض الأسلحة عند نقاط الدخول والخروج وإجراءات التحقيق في مسرح الجريمة والأمن المادي للمخزونات وإدارتها ونقل الأسلحة التقليدية. وينسّق المركز أيضا أنشطته مع أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف ١٦، بإقامة اتصالات مع نحو ٦٠ من الشباب لقياس مستويات العنف وانعدام الأمن في مجتمعاتهم المحلية. وأخيراً، يواصل المركز جهوده الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة في مبادرات نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار، تمشياً مع قرار الجمعية العامة ٦٩/٦٥.

وفيما يتعلق ببيرو وهدفها المتمثل في الحد من الآثار الضارة الناجمة عن خطر الانتشار غير المشروع للأسلحة التقليدية واستخدامها العشوائي، يتعاون المركز مع جيش بيرو في تدمير الذخيرة في الجزء الأوسط من البلد. ومن أجل دعم تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، يقدم المركز المساعدة إلى بيرو على صياغة قوانين جديدة تتماشى مع اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

أخيرا، وفي ضوء هذه الاعتبارات، سيقدم وفد بلدي مرة أخرى مشروع القرار A/C.1/74/L.52، بشأن عمل المركز الإقليمي، والذي نأمل أن يحظى بالتأييد القيم لجميع الوفود وأن يُعتمد بتوافق الآراء، كما حدث في السنوات السابقة.

السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): إن الحالة العسكرية والسياسية في العالم مستمرة في التدهور. ونشعر بقلق خاص إزاء ما يحدث في أوروبا على هذا الصعيد. فتوجه منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) المعادي صراحة لروسيا يقوض الأساس الذي قامت عليه الأنظمة والصكوك الأمنية الأوروبية والذي تعمل استنادا إليه. فعلى سبيل المثال، يتمركز الآلاف من قوات الناتو على أساس ما يسمى بالتناوب المستمر بالقرب من حدود روسيا، حيث لم يكن لهم هناك وجود مطلقا من قبل. وباتت المناطق التي كانت سابقا مستقرة عسكريا في شمال أوروبا وبحر البلطيق تشبه بصورة متزايدة مناطق خطوط

المواجهة. والنشاط العسكري للناتو آخذ في الازدياد في البحر الأسود. ويجري نشر أعداد متزايدة من الوحدات المشتركة بهدف استعراض القوة.

وفي هذه الحالة، نعتقد أن من الضروري الاستفادة من كل فرصة للحد من التوترات وتشجيع التعاون. وبالنظر إلى أن معاهدة القوات التقليدية في أوروبا قد أصبحت بالية، فإن تدابير بناء الثقة والأمن لم تحتفظ بأهميتها فحسب، بل أصبحت حاسمة الأهمية. وندرك الأهمية الخاصة التي ينطوي عليها تنفيذ وثيقة فيينا لعام ٢٠١١ بالنسبة للأمن الأوروبي. ونود أن نؤكد أننا لا نعتبر فكرة تحديث وثيقة فيينا فكرة إيجابية. وفي سياق سياسة المواجهة والاحتواء التي تتبعها منظمة حلف شمال الأطلسي فيما يتعلق بروسيا، لا معنى حتى لإعادة إصدار الوثيقة لأسباب فنية. وقد جرى تنفيذ قرارات منتدى التعاون الأمني التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي اتُخذت على مدى السنوات الخمس الماضية بمجرد صدورها.

ونرحب باستئناف التنفيذ الكامل لمعاهدة السماوات المفتوحة في هذا العام. فقد كان الإبقاء على فترة حظر الطيران ينطوي على إمكانية زيادة انعدام الثقة المتبادل وتصاعد التوترات العسكرية والسياسية. ونأمل أن تنفذ جورجيا المعاهدة بحسن نية.

إننا نعتبر الحوار المنظم في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن التحديات الأمنية في أوروبا تدبيرا هاما لبناء الثقة يهدف إلى تخفيف حدة التوترات العسكرية والحد من التهديدات. وقد قُدمت مقترحات تتطلب إجراء تحليل إضافي، لا سيما فيما يتعلق بالأفكار المتعلقة بصياغة مدونة لقواعد السلوك بشأن الشفافية والحد من المخاطر ومنع الحوادث العسكرية وحلها. وسنواصل مشاركتنا في ذلك القالب للحوار. ونؤيد دور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في المساعدة على حل النزاعات. ومن جانبنا، سنواصل تيسير تسوية النزاعات في دونباس وترانسنيستريا وناغورنو كاراباخ. وأود أن أشدد على أن روسيا ليست طرفا في أي نزاعات في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ولا في العالم بأسره.

وبصفة عامة، نجد أنفسنا مضطرين لأن نخلص إلى أنه في ضوء انعدام الثقة الحالي، ينبغي ألا نتوقع إحراز تقدم جوهري على صعيد تحديد الأسلحة التقليدية في أوروبا. إن ترسيخ المواقف التصادمية للولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي إزاء بلدنا والضغط السياسي والاقتصادي غير المسبوق على روسيا وانهيار التعاون العسكري، كلها أمور تتعارض مع المبادئ التوجيهية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي تدعو إلى إيجاد حيز أمني لعموم أوروبا.

السيدة رودريغيس مارتينيس (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلمت بالإسبانية*): تؤيد فنزويلا الموقف الذي أعرب عنه ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/74/PV.18).

إن التحولات التي تحدث في السياق الجغرافي السياسي الدولي وتصاعد الخطاب العدائي وتقويض الصكوك المتعددة الأطراف الهامة وزيادة الإجراءات الانفرادية من قبل بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، كلها هي عوامل أدت إلى مناخ عدم الاستقرار وانعدام الثقة الذي نعيش في ظله اليوم، مما يزيد من خطر النزاع. وهذا هو السبب في أن تنفيذ إجراءات تسهم في تعزيز هيكل الأمن الدولي ونظام عدم الانتشار أمر أساسي لصون السلام والأمن الدوليين.

وقد بذلت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تاريخيا جهودا كبيرة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. ومن المهم أن نتذكر أن منطقتنا كانت أول منطقة مكتظة بالسكان توقع على صك ملزم قانونا لحظر ومنع تجارب الأسلحة النووية أو استخدامها أو صنعها أو إنتاجها أو حيازتها. كما أعلنها رؤساء دولنا وحكوماتنا منطقة سلام في إطار مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي عقد في هافانا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

وتؤمن فنزويلا إيمانا راسخا بأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية عنصر حيوي في تعزيز نظام عدم الانتشار على الصعيدين الإقليمي والعالمي، ولهذا السبب نؤيد إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ولذلك، نرحب بعقد مؤتمر بشأن هذه المسألة، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٥٤٦/٧٣. وبدورته الأولى التي ستُعقد في تشرين الثاني/نوفمبر برئاسة الأردن.

وتأسف فنزويلا لقرار الولايات المتحدة الأمريكية الانسحاب من خطة العمل الشاملة المشتركة، وهو ما يتعارض مع أهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النووي، فضلا عن روح الحوار والتعاون التي يجب أن تسود إذا أردنا أن نكفل التعايش السلمي بين الدول.

أخيرا، يشدد بلدنا على الأهمية الحيوية لاحترام تعددية الأطراف والسعي إلى إيجاد حلول متضافرة من خلال الحوار والمفاوضات، على النحو المنصوص عليه في أحكام ميثاق الأمم المتحدة. وستكون النسخة الكاملة من بياني متاحة على بوابة PaperSmart.

السيدة رحمن (ماليزيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد ماليزيا البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، والفلبين، باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/74/PV.18).

تعتقد ماليزيا أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية المنشأة بموجب معاهدات تلاتيلولكو وراروتونغا وبانكوك وبليندابا ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا، فضلا عن مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية، ذات أهمية حيوية في تعزيز السلام العالمي والإقليمي. فهي تعزز نظام عدم الانتشار النووي وتسهم في تحقيق أهداف نزع السلاح النووي. وتعيد ماليزيا، بوصفها عضوا مؤسسا لرابطة أمم جنوب شرق آسيا وطرفا في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، التأكيد على أهمية هذه المناطق والمعاهدات في السعي إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ونشدد على أهمية تحقيق الأهداف الرئيسية لمعاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا وبروتوكولها، وفقا لإعلان كوالالمبور لعام ٢٠١٥ وإعلان رابطة أمم جنوب شرق آسيا في أفق عام ٢٠٢٥: المضي قدما معا بخطى حثيثة، الذي اعتمده قادة الرابطة خلال مؤتمر القمة السابع والعشرين لهم في عام ٢٠١٥. ولا يزال انضمام الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى بروتوكول المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا أمرا ً ضرورياً. وترحب ماليزيا بالمشاورات والحوار المستمر بين الرابطة والدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل إيجاد حل في أقرب وقت ممكن لمشكلة توقيعها وتصديقها على البروتوكول اللذين طال انتظارهما. ونؤكد أيضا التزامنا بالعمل مع الدول الأعضاء الأخرى في الرابطة لمواصلة هذا المسعى بنشاط، تمشيا مع خطة الجماعة السياسية والأمنية التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام ٢٠٢٥.

تشعر ماليزيا بالقلق إزاء فشل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التدابير الجديدة المتعلقة بعملية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ونؤكد ضرورة إنشاء هذه المنطقة على وجه السرعة، وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) والفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة التي تم التوصل إليها بتوافق الآراء. وترحب ماليزيا بعقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، الذي سيرأسه الأردن في تشرين الثاني/نوفمبر، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٥٤٦/٧٣. وندعو جميع دول المنطقة إلى المشاركة بنشاط في المؤتمر من أجل تحقيق إنشاء هذه المنطقة.

وترحب ماليزيا أيضا باستضافة المؤتمر الرابع للمناطق الخالية من الأسلحة النووية ومنغوليا، المقرر عقده في نيويورك في نيسان/أبريل ٢٠٢٠. ونأمل أن ينجح في تعزيز التنسيق والتقارب في تنفيذ أحكام معاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية وفي تعزيز نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

لن تؤدى التحديات الجديدة على الصعيد الأمني إلا إلى إبراز الحاجة إلى الحوار والعمل على صعيد متعدد الأطراف. وتتطلع ماليزيا، جنباً إلى جنب مع شركائها من المنطقة وخارجها، إلى استكشاف الفرص لتعزيز جدول الأعمال العالمي المتعلق بالأمن ونزع السلاح.

السيد فيايو كارلويس (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): كانت إكوادور في المرتبة الأخيرة على قائمة المتكلمين اليوم، وأنا الآن أواجه مشكلة تقنية – وربما كان ذلك جراء هجوم شنته كائنات فضائية، ولكنني لا أريد أن أضيع الفرصة لأخذ الكلمة. وأود أن أشير إلى أن بيان إكوادور الرسمي والنهائي سيُحمَّل على بوابة PaperSmart.

تؤيد إكوادور البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/74/PV.18).

يفخر وفد بلدي بأن يكون جزءا من منطقة سلام، ليس فحسب لأن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هي التي أعلنتها، بل أيضا لأنها كانت أول منطقة مكتظة بالسكان في العالم تُسمى منطقة سلام، على النحو الذي أرسته معاهدة تلاتيلولكو. تدعم إكوادور، وستواصل دعمها عمل وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وندعم أيضا الجهود الرامية إلى إنشاء مناطق سلام في جميع أنحاء العالم، لأننا نعتقد أن هذه المناطق تسهم في تحقيق السلم والأمن الدوليين.

وأخيرا، أود أن أشكر وفد بيرو على تنسيقه تقديم مشروع القرار A/C.1/74/L.42، الذي يدعم مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي يقدم المساعدة إلى دول منطقتنا.

وأود أن أشير مرة أخرى إلى أن بياننا الكامل سيتم تحميله على بوابة PaperSmart.

السيد ميناشي مورينو (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): واجه الشرق الأوسط على مدى العقود الماضية تحديات شكلت هيكل الأمن الإقليمي. والمعركة الأساسية هي بين البلدان التي تسعى إلى تحقيق الاستقرار والبلدان والجهات الفاعلة من غير الدول التي تدعم الإرهاب وتهدف إلى زعزعة استقرار المنطقة من أجل تعزيز برامجها المتطرفة، مع أخذ الأمن الإقليمي رهينة لها.

ومنذ أواخر السبعينات، يصدر النظام المتطرف في إيران برنامجه الثوري إلى بلدان أخرى في الشرق الأوسط وخارجه. وتتجلى أنشطة إيران الخبيثة بطرق مختلفة في هجماتها على الخليج العربي وإنشاء قواعد صواريخ خارج الحدود الإقليمية، وما إلى ذلك. إن غض الطرف عن هذه الأعمال العدوانية الواضحة لن يؤدي إلا إلى تفاقم المعضلة الأمنية الإقليمية.

لقد شكل الانتشار، بمختلف أشكاله، مشكلة رئيسية في الشرق الأوسط. إن إيران وسورية مثالان واضحان على البلدان التي تنشر الأسلحة الفتاكة لتحصل عليها المنظمات الإرهابية في جميع أنحاء المنطقة. ويشمل هذا الانتشار القذائف أرض – أرض، والصواريخ، والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ويتجاهل قرارات مجلس الأمن.

وللأسف، يعاني الشرق الأوسط من ثقافة عدم الامتثال لمعاهدات تحديد الأسلحة وعدم الانتشار، مما يشكل انتهاكا للالتزامات القانونية التي تعهدت بها البلدان. ومادمت هذه الثقافة موجودة، سيكون من المستحيل تعزيز أي عملية إقليمية. إن إدراك المجتمع الدولي لهذا المفهوم ورفضه المطلق له هما الخطوتان الأوليتان اللازمتان لحل هذه المشكلة الأساسية.

ويجب على المجتمع الدولي والمعتدلين في الشرق الأوسط أن يعملوا معا، وأن يعتمدوا نهجا استباقيا. ولهذا السبب، يجب أن يتبع المعتدلون في الشرق الأوسط نهجا بناء، بدلاً من إهدار الطاقة والموارد على برامج هدامة لن تسمح بتحقيق أي تقدم ولن تؤدي إلا إلى تقوية المتطرفين. إن دولة إسرائيل جزء لا يتجزأ من الشرق الأوسط، من حيث أنها مهددة من جانب القوى المدمرة والإرهاب، ولكنها تحارب أيضا تلك العناصر الخبيثة. إننا نوجد جميعا في نفس السفينة، ولذلك يجب علينا التنسيق لكي نبلغ بر الأمان.

وسيجري تحميل النسخة الكاملة من هذا البيان على بوابة الخدمات الموفرة للورق PaperSmart.

السيد بلوجي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): يؤيد وفد بلدي بيان حركة بلدان عدم الانحياز الذي أدلى به ممثل إندونيسيا (انظر A/C.١/٧٤/PV.١٨).

وفي خطابه الأخير أمام الجمعية العامة (انظر A/74/PV.5)، حذر الرئيس روحاني من أن منطقة الشرق الأوسط على حافة الانهيار، لأن خطأ واحداً يمكن أن يتسبب في أزمة كبيرة. ويمكن أن يُعزى مصدر هذا الوضع المتوتر إلى عوامل مختلفة، بما في ذلك الوجود العسكري للولايات المتحدة، وقبل كل شيء، الأعمال العدوانية الإسرائيلية.

والأهداف الإقليمية الرئيسية للولايات المتحدة هي تأمين القواعد العسكرية وبيع المزيد من الأسلحة وتيسير عدوان النظام الإسرائيلي واحتلاله. وفي حين تدعي الولايات المتحدة أنها تدعم بعض بلدان المنطقة، فإن الحوادث الأخيرة توضح كيف تتسبب سياستها الإقليمية المتهورة في انعدام الأمن وعدم الاستقرار في المنطقة.

ولن تصبح منطقة الشرق الأوسط آمنة إلا بانسحاب القوات الأمريكية. ولا يمكن ضمان السلام والاستقرار الإقليميين إلا من جانب بلدان المنطقة، وليس من خلال تدخل الولايات المتحدة أو إرهابها الاقتصادي. إن السياسة العدوانية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط أودت بحياة مئات الآلاف من المدنيين الأبرياء. لقد كانت الولايات المتحدة قوة شر وموت ودمار. ولفترة طويلة للغاية، قامت باختيارات خاطئة في منطقتنا ثم ألقت باللوم على الآخرين، ولا سيما إيران. وقد أسفر دور الولايات المتحدة في إنشاء الجماعات الإرهابية ومساعدتها واستخدامها كوكيل ضد البلدان المستقلة في المنطقة، عن حدوث كوارث. وبالمثل، تحاول إسرائيل زيادة العداء والفوضى بين بلدان الشرق الأوسط. وما فتئ ذلك النظام، منذ إنشائه، يمارس باستمرار احتلالا وحشيا وغير قانوني، وأعمالا إرهابية وقحة، وعدوانا عسكريا، وارتكب جميع أنواع الجرائم الدولية، بدعم من الولايات المتحدة. إن إسرائيل هي المصدر والسبب الرئيسيان لانتشار أسلحة الدمار الشامل. فهي ترفض الانضمام إلى أي صك دولي يحظر أسلحة الدمار الشامل، وتسخر من مصداقية هذه الصكوك التي تشكل عناصر هيكل الأمن الدولي.

ويتجلى الدرس الرئيسي الذي يمكن أن نستخلصه من التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط، في أن الأمن لن يتحقق بالأسلحة الأمريكية، ولا يمكن شراء الأمن من الحكومات الأجنبية. وينبغي لبلدان المنطقة أن تعول على تعاونها الأمني الجماعي. ويهدف المقترح الإيراني للتحالف من أجل الأمل أو مبادرة هرمز للسلام تحت مظلة الأمم المتحدة، إلى إشراك بلدان الشرق الأوسط في التعاون الأمني.

وفيما يتعلق بالادعاءات التي لا أساس لها من الصحة التي قدمها ممثل المملكة المتحدة بشأن إيران، أود أن أسلط الضوء على أن ما يسبب انعدام الأمن في المنطقة ليس سياسة إيران، بل دعم المملكة المتحدة وبعض البلدان الأخرى غير المشروط لإسرائيل وغيرها من الجهات الفاعلة من غير الدول والجماعات الإرهابية.

وما لم يبذل جهد إقليمي محلي لإحلال السلام والأمن الشاملين في الشرق الأوسط بصفة عامة ومنطقة الخليج الفارسي دون الإقليمية بصفة خاصة، فإننا سنغرق في حالة من الاضطرابات. إن إيران ملتزمة بالوفاء بمسؤوليتها عن الإسهام في الحفاظ على السلام والأمن في منطقة الخليج الفارسي.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مجموعة ”نزع السلاح والأمن الإقليميين“.

أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين طلبوا ممارسة حق الرد.

وفي هذا الصدد، أود أن أذكر جميع الوفود بأن مدة المداخلة الأولى محددة في عشر دقائق والثانية في خمس دقائق.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): حفل بيان ممثلة الاتحاد الأوروبي يوم أمس (انظر A/C.1/PV.18) بالعديد من المغالطات المؤسفة. أولا، تجاهل البيان التعاون المستمر القائم بين سورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ودعوني في هذا المجال، أثقف ممثلة الاتحاد الأوروبي بآخر المستجدات المتعلقة بزيارة وفد تقييم الإعلان إلى دمشق خلال الفترة ١٤ إلى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩،

وتصريح رئيس الوفد بأن الزيارة كانت ناجحة ومثمرة. ثانيا، اتهمت ممثلة الاتحاد الأوروبي بأن بلدي لا يلتزم بمعاهدة الأسلحة الكيميائية، ودعته للتعاون. إن اتهاماتها تلك تنطلق من تجاهل العارف، ولذلك، فهي أخطر من الجهل في حد ذاته، وهنا أذكرهم أيضا بأن بلدي طرف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية منذ شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وقد جرت ٢٢ جولة من المحادثات مع وفد تقييم الإعلان، في كل من دمشق ولاهاي. علاوة على وجود وفد دائم للجمهورية العربية السورية في لاهاي يقوم بالتنسيق المستمر مع الأمانة الفنية، وأيضا من باب التثقيف السياسي أقول لممثلة الاتحاد الأوروبي بأنه إذا كان لدى الاتحاد الأوروبي أي معلومات أو قرائن أو براهين تسند اتهاماتهم تلك لبلدي، فالمطلوب تقديم هذه الأشياء إلى مقر المنظمة في لاهاي. بدلا من إشغال الناس هنا بهرطقات سياسية تضيع وقت الحاضرين وتشوش عمل اللجنة.

ثالثاً، اتهمت ممثلة الاتحاد الأوروبي بلدي وتنظيم داعش باستخدام الأسلحة الكيميائية. وهذا اتهام يدل على إصابة المراقبة عن الاتحاد الأوروبي بقصر النظر السياسي وعدم استيعابها لمشهد مكافحة الإرهاب الداعشي وغيره من قبل حكومة بلدي وحلفائها. كما يدل على غياب أي متابعة جدية منها للاعترافات الصريحة التي وردت على لسان الكثير من المسؤولين الأوروبيين والأمريكيين حول تهريب المواد الكيميائية السامة والأسلحة الكيميائية من ليبيا إلى تركيا وتسليمها إلى إرهابيي داعش وجبهة النصرة، والتي تم استخدامها في خان العسل.

وقد أرسلنا عشرات الرسائل الرسمية العلنية إلى مجلس الأمن ومكتب شؤون نزع السلاح تتضمن أسماء من قام بتهريب هذه الأسلحة. لا شيء يعفي بعض الدول الأوروبية التي اتخذت مواقف معادية لبلدي من مسؤوليتها عن الأزمة التي ما يزال يمر بها بلدي. وذلك أن تلك الدول هي التي قدمت الدعم والرعاية لميليشيات انفصالية لاشرعية في شمال شرق سورية ويسرت الأرضية لتنامي خطر الإرهاب وتفاقمه في سورية، بما في ذلك في شمال غرب سورية، من خلال دعمها للإرهاب والتغاضي عن الدور التركي.

وفيما يتعلق بما قاله ممثل الولايات المتحدة، فالجميع يعلم أنها هي – أي الولايات المتحدة – التي استخدمت السلاح النووي والبيولوجي والكيميائي والفوسفور الأبيض واليورانيوم المنضب وجميع الأسلحة المحرمة دوليا، وأن نتائج استخدام الأسلحة المحرمة دوليا ما يزال ظاهرا على المواليد في فييت نام والعراق وعدد كبير من الدول لن أذكرها الآن. إن من يخرق الاتفاقات الدولية الخاصة بأسلحة الدمار الشامل هي الولايات المتحدة،

فهي تنشر أسلحة نووية على أراضي دول غير حائزة للأسلحة النووية، في انتهاك فاضح لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وباعتقاد الكثير من الدول لا تنوي الولايات المتحدة التخلص من مخزونها الهائل من الأسلحة الكيميائية وكل يوم تأتي بعذر جديد. وفي الوقت ذاته، تطور أسلحة بيولوجية في مختبرات سرية في أكثر من ٢٥ دولة.

وتقوم الولايات المتحدة بحماية تنصل إسرائيل من الانضمام لأي من اتفاقيات أسلحة الدمار الشامل ووضع منشآتها النووية تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

يحاول ممثلو الكيان الإسرائيلي دائما الهروب من الواقع ومن ترسانات القرارات المتخذة ضد هذا الكيان من خلال توجيه الاتهامات للدول لصرف النظر عن الإجماع الدولي على أن الخطر الحقيقي في منطقة الشرق الأوسط هو أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية.

السيدة زو روي (الصين) (*تكلمت بالصينية*): إن البيان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة الآن كان افتراء. فقد شوه الحقائق ووجه اتهامات مغرضة للصين نرفضها رفضا قاطعا. وإنني على ثقة من أن كل بلد آخر سيصدر حكما عادلا إذا سُئل من الذي يدمر بالفعل السلم والأمن العالميين والإقليميين.

وقد أعربت بلدان كثيرة عن قلقها إزاء انهيار معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى وإزاء قيام الولايات المتحدة بتخفيض عتبة استخدام الأسلحة النووية في استعراضها للوضع النووي. كما أعرب الكثيرون عن استيائهم من انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة، وحثوها على الاستجابة بفعالية للتوقعات المتعلقة بتمديد المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها من أجل ضمان استمرار عمليتهما الثنائية لنزع السلاح النووي واستدامتها وزيادة تطويرها، للحيلولة دون زيادة تآكل الأمن الاستراتيجي القائم ونظام تحديد الأسلحة. فذلك ما يدعو إليه المجتمع الدولي. إن توجيه اتهامات غير مسؤولة بشأن بلدان أخرى لا يعفي بلدا مفردا من مسؤولياته.

وفيما يتعلق بمسألة إنشاء رابطة جنوب شرق آسيا لمنطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، فإن موقف الصين وتدابيرها معروفة جيدا. ولن نسمح لأي بلد بأن يوجه اتهامات بشأننا في ذلك الصدد. فقد قدمت الصين، من دون قيد أو شرط، ضمانات أمنية إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ونحث الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية على التعهد بنفس الالتزام. وما فتئنا نحث الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن على استئناف الحوار مع الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا من أجل معالجة المسائل المتبقية المتصلة بالتوقيع والتصديق على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. وقد قامت الصين بالفعل بأعمال تحضيرية في ذلك الصدد وتأمل في التوقيع على المعاهدة في أقرب وقت ممكن من أجل تعزيز الأمن الإقليمي في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا والإسهام فيه.

إن المسائل في منطقة جنوب آسيا إرث تاريخي وينبغي معالجتها على نحو ملائم وسلمي وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن والاتفاقات الثنائية ذات الصلة. وينبغي للطرفين أن يمتنعا عن اتخاذ أي إجراء أحادي الجانب بغية تغيير الوضع الراهن. ونأمل أن نرى النزاع يخضع للسيطرة والإدارة على نحو ملائم، وأن يعود الاستقرار إلى العلاقات الثنائية.

السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أود أن أمارس حقي في الرد على البيانات التي أدلى بها عدد من الدول.

أولا، إن الترتيبات والأنشطة العسكرية للاتحاد الروسي دفاعية تماما. وعلى عكس المناورات التي تجريها بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي، فإن مناورات القوات المسلحة الروسية

داخل أراضيها الوطنية وتتصل بالعمل على حماية أراضينا وشعبها. ومن ناحية أخرى، تغطي مناورات منظمة حلف شمال الأطلسي منطقة جغرافية هائلة، برا وبحرا على السواء، وكثيرا ما تكون في طبيعتها مضادة لروسيا بشكل صارخ. ويتحدد نشاط بلدنا العسكري أساسا بوجود التهديدات القائمة ومستواها. وتجدر الإشارة إلى أن التهديدات التي يتعرض لها الأمن القومي الروسي تتزايد باستمرار وأن الخطاب المعادي لروسيا آخذ في الازدياد وأن هناك وجودا متزايدا للوحدات العسكرية الأجنبية، ولا سيما من أعضاء حلف شمال الأطلسي، على طول حدود روسيا. وتشكل البيانات التي أدلي بها مؤخرا في جلسات اللجنة الأولى للجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين دليلا على تزايد تلك التهديدات.

ثانيا، اشتكت ممثلة جورجيا من احتلال جزء من بلدها. وأود أن أذكر بأن أعمال نظام ميخائيل ساكاشفيلي الإجرامية ضد شعب أوسيتيا الجنوبية وتهديده المستمر بشن الغارات العسكرية على أبخازيا هي التي أجبرت الشعب في هذين البلدين – الجمهوريتين – داخل الحدود الجورجية على اختيار الاستقلال في عام ٢٠٠٨. وتوجد القواعد العسكرية الروسية في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية على أساس اتفاقين مع هاتين الدولتين، وبالتالي فإن ذلك قانوني تماما. إن الوجود العسكري الروسي عبر القوقاز يشكل عاملا من عوامل الاستقرار والسلام والتنمية الآمنة لشعوب البلدان التي كانت في وقت من الأوقات متآلفة جدا – جورجيا وأوسيتيا الجنوبية وأبخازيا. وتلك حقيقة لا يمكن إنكارها. ومن الحقائق أيضا أن التدخل الاضطراري من قبل القوات العسكرية الروسية، في آب/أغسطس ٢٠٠٨، لإحلال السلام في جورجيا أنقذ شعب أوسيتيا الجنوبية من الإبادة الجماعية. وكان هدف نظام ساكاشفيلي تدميره تدميرا كاملا، وقد أنقذت العملية العسكرية الروسية جورجيا من عار ووصمة أبديين بإبادة أشقاء. فينبغي لجورجيا أن تكون ممتنة لروسيا لأن أيدي الجورجيين ليست ملطخة بدماء شعب أوسيتيا الجنوبية، الذي تعرض لهجوم مفاجئ وفظيع في ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٨.

وأخيرا، فيما يتعلق بالحديث عن سياسات روسيا العدوانية، أود أن أسترعي انتباه اللجنة إلى ماهية العدوان الحقيقي. فالعدوان هو قصف صربيا في عام ١٩٩٩ وغزو العراق في عام ٢٠٠٣ وقصف ليبيا في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، وغزو سورية. ذلك هو العدوان. وأي حق تملكه الدول التي شاركت في جميع تلك الأعمال العدوانية في أن تسمي سياسات روسيا المحبة للسلام والمساعدة الإنسانية التي تقدمها لدونباس ولوهانسك أعمالا عدوانية؟ وما الذي يعطي تلك الدول الحق في تسمية استفتاء شعب القرم السلمي على الوحدة مع روسيا عدوانا؟

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أطلب من ممثل روسيا أن يختتم بيانه.

السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أشكركم على التذكير، السيدة الرئيسة. وبما أن هناك العديد من البيانات المعادية لروسيا، أود أن أطلب دقيقة إضافية. إن على جميع من يتحدثون عن الطبيعة العدوانية لسياسة روسيا الخارجية أن يطرحوا على أنفسهم كل تلك الأسئلة.

السيد رادومسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أمارس حقي في الرد بالنيابة عن الدول الـ ٢٩ الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي فيما يتعلق ببيان ممثل الاتحاد الروسي.

لقد أصبحت البيئة الأمنية الأوروبية – الأطلسية أقل استقرارا وقابلية للتنبؤ نتيجة لضم روسيا غير القانوني وغير المشروع لشبه جزيرة القرم – الذي لا نعترف به – واستمرارها في زعزعة الاستقرار في شرق أوكرانيا. ومما يزيد من تفاقم ذلك استمرار روسيا في انتهاك وعدم تنفيذ العديد من الالتزامات والتعهدات في مجالات تحديد الأسلحة وتدابير بناء الثقة والأمن والتحايل عليها. إن وجود الحلفاء على أراضي إستونيا ولاتفيا

وليتوانيا وبولندا ورومانيا وبلغاريا، بناء على دعوة من حكوماتها، هو جزء من موقف منظمة حلف شمال الأطلسي في مجال الردع والدفاع ردا على تلك الأعمال، ويدل على تضامننا وتصميمنا وقدرتنا على الدفاع عن أراضي الحلف. ويكمل ذلك الموقف انفتاح حلف شمال الأطلسي على حوار دوري ومركّز وهادف مع روسيا الراغبة في المشاركة، بغية تجنب سوء الفهم وسوء التقدير والتصعيد غير المقصود وزيادة الشفافية والقدرة على التنبؤ.

إن موقف الحلف دفاعي في طابعه ومتناسب ويدل على احترامنا للهيكل الأمني الأوروبي القائم على القواعد والذي تستفيد منه أيضا الدول الأوروبية غير الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي بشكل مباشر.

السيد شارما (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أشارت ممثلة المملكة المتحدة إلى الهند في بيانها. وأود أن أشدد على أن الهند انضمت إلى مدونة لاهاي لقواعد السلوك منذ حزيران/يونيه ٢٠١٦، وأنها كذلك كانت عضوا في نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف منذ ذلك التاريخ. وذلك لأغراض سجل محضر الجلسة.

السيد برافاكو (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أمارس حق وفد بلدي في الرد على عدد من التعليقات التي أبديت بعد ظهر اليوم.

ففيما يتعلق بتعليقات ممثل جمهورية إيران الإسلامية، بكل صراحة، يجب أن تكون إيران على استعداد للعمل كبلد عادي وتغيير سلوكها الشرير. وللأسف، فعلى الرغم من أن رئيس بلدي قد قال إننا منفتحون على خيار الدبلوماسية مع إيران، واصلت إيران الرد على خيارنا الدبلوماسي بالعنف. فالهجوم الذي شنته إيران مؤخرا على المنشآت النفطية في المملكة العربية السعودية كان عملا غير مقبول وغير مسبوق ويؤكد التحدي المستمر الذي تشكله إيران على للسلم والأمن الدوليين. ويجب على المجتمع الدولي أن يتكاتف لمواجهة سلوكها العدواني والمتهور والتهديدي.

وفيما يتعلق بتعليقات وفد سورية، أوضحت الولايات المتحدة للنظام السوري أنه لا تسامح مع استخدام الأسلحة الكيميائية. وكرر وزير خارجية الولايات المتحدة مايكل بومبيو نفس التحذير الصارخ – الشهر الماضي، على هامش الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة هنا في نيويورك، بعد أن أعلن تقييم الولايات المتحدة بأن نظام الأسد استخدم الكلور كسلاح في هجوم وقع في ١٩ أيار/مايو في محافظة اللاذقية في سورية. فيجب على نظام الأسد أن يعكس نمط سلوكه المدمر تجاه شعبه وأن يتخذ خطوات ملموسة لتحقيق السلام والاستقرار.

وأخيرا، فيما يتعلق بتعليقات ممثل جمهورية الصين الشعبية، لا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بتحديد السلاح بصورة فعالة، يمكن التحقق منها وإنفاذه ويشمل شركاء يمتثلون بمسؤولية لالتزاماتهم، ويعزز أمن الولايات المتحدة وحلفائها وشركائها. إننا بحاجة إلى حقبة جديدة من تحديد الأسلحة اليوم، حقبة تكون فيها الصين، للمرة الأولى، على طاولة المفاوضات ومستعدة للحد من المخاطر النووية بدلا من زيادتها. وتقوم أنظمة غير ديمقراطية مثل الصين في وقتنا الحاضر بتوسيع ترساناتها والانخراط في أنشطة تعوق قدرتنا على إحراز التقدم في مجال نزع السلاح. وهذا مفتاح هذه المعضلة. فهي رجعية في أهدافها وعازمة على نشر أسلحة جديدة مزعزعة للاستقرار. وإذا استمر هذا الاتجاه، فإن القوة العسكرية المتزايدة للصين ستوفر لها في نهاية المطاف الوسائل اللازمة لتفكيك النظام الدولي الديمقراطي الليبرالي الذي يعتمد عليه أمننا ورخاؤنا جميعا. وعلينا أن نكون على علم بذلك.

يهدف التوسع العسكري للصين إلى إرساء الهيمنة الإقليمية والنفوذ العالمي. وقد كدست ترسانة كبيرة من القذائف المتوسطة المدى التي تطلق من البر والتي لا تخضع لأي قيود دولية من

أي نوع. وليس لدى الولايات المتحدة مثل هذه الصواريخ. وتقوم الصين بتوسيع ترسانتها النووية وتقاوم في الوقت نفسه إجراء حوار ثنائي ذي مغزى مع الولايات المتحدة بشأن تحديد الأسلحة النووية والحد من المخاطر. ولأن الصين هي على وجه التحديد أقل الأعضاء شفافية من بين الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، وهي منخرطة في عملية تكديس مستمرة للأسلحة، فمن الصعب الأخذ بكلام الصين فيما يتعلق بالمسائل النووية. وبصراحة تامة، وفي الختام، يجب على الصين أن تدرك أن صمتها المستمر بشأن هذه المسائل يزعزع الاستقرار.

السيد الحرشة (ليبيا): أمارس حق الرد لما جاء على لسان المندوب السوري فيما يتعلق بنقل أسلحة كيميائية من بلدي ليبيا. سبق وأن قمنا بالرد على هذه المزاعم التي ما فتئ المندوب السوري يرددها خلال السنوات الماضية من دون دليل وقرائن وبراهين دامغة يمكن البناء عليها. وأستطيع أن أؤكد للجنة أن بلدي ليبيا دمر أسلحته الكيميائية تحت إشراف منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وبمساعدة بعض البلدان الصديقة. وقد نفذت عملية التدمير في جمهورية ألمانيا الاتحادية.

ولا أعلم لماذا يصر المندوب السوري على إقحام ليبيا في هذا الموضوع وكأن سورية كانت خالية من الأسلحة الكيميائية ولم تقم يوما بتصنيع هذه الأسلحة أو امتلاكها. إن فرق التفتيش هي وحدها المخولة بتقرير من استخدم تلك الأسلحة وكيفية استخدامها ومن أي الأنواع هي. وعليه، نأمل من المندوب السوري توخي الدقة وتحري المسؤولية مستقبلا عند تكرار هذه المزاعم التي سئمنا من سماعها والتي لا تمت للحقيقة بصلة.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): بخصوص ما أشار إليه الزميل مندوب ليبيا، نحن لم نقل بأن المواد الكيميائية السامة والأسلحة الكيميائية السامة التي نقلت من ليبيا كانت ليبية. هذا موضوع آخر يمكن أن نبحثه أو هناك جهات أخرى ستبحث في هذا الموضوع، ولكن في حقنا في الرد لم نقل إنها ليبية الصنع. قلنا تم نقلها من ليبيا على متن طائرة مدنية.

أشرت في الجلسات السابقة إلى أن ممثلي الكيان الإسرائيلي يلجؤون دائما إلى ترويج المغالطات وقلب الحقائق رأسا على عقب، وذلك للتهرب من الجرائم التي يمارسها هذا الكيان. إن الكيان الإسرائيلي هو من أدخل الإرهاب إلى منطقتنا بكافة أشكاله المعروفة لدى الجميع، إضافة إلى إرهاب أسلحة الدمار الشامل. وكان هذا الكيان قد هدد باستخدام الأسلحة النووية في حرب تشرين/أكتوبر التحريرية عام ١٩٧٣. إن انخراط إسرائيل المثبت دوليا في الاتجار غير المشروع بالأسلحة في العالم يشجع ظاهرة الإرهاب وانتشارها ويحمي عصابات المخدرات والحركات الانفصالية في العالم. لقد تعاون هذا الكيان، بل قام بتزويد الجماعات الإرهابية المسلحة، وبالأخص داعش وجبهة النصرة، بالأسلحة والذخائر والعتاد والاستخبارات، إضافة إلى المواد الكيميائية السامة والأسلحة الكيميائية، وبالأخص صواريخ مزودة برؤوس حربية كيميائية.

إن ممثلي الولايات المتحدة ليسوا في وضع يسمح لهم بتوجيه الاتهامات، فالجميع يتذكر أكذوبة أسلحة الدمار الشامل في العراق التي أدت إلى غزو العراق وتدميره. إن النظام في الولايات المتحدة هو المسؤول – مع دول أخرى – عن نقل المواد الكيميائية السامة وتجهيز تلك الأسلحة وتدريب الإرهابيين على استخدامها، وبالأخص إرهابيي داعش وجبهة النصرة. لقد استخدمت الإدارات الأمريكية الجماعات الإرهابية لزعزعة الاستقرار في عدد كبير من الدول، ومنها بلدي. بل إن تعاونهم مع تنظيم داعش الإرهابي مثبت بمقاطع فيديو، حيث تبادلوا المواقع معهم دون إطلاق طلقة نار ونقلوا قيادات لهم من منطقة إلى أخرى.

السيدة أغلادزي (جورجيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): إنني أستخدم حقي في الرد على تعليقات ممثل الاتحاد الروسي. لقد

أخبرنا الوفد الروسي اليوم أن روسيا ليست طرفا في أي نزاعات في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أو في أي مكان آخر في العالم. وهذا ببساطة أمر شائن. وإني أذكّر اللجنة بأن الغزو والحرب الشاملة والاحتلال هي ببساطة أعمال عدوانية ضد دولة ذات سيادة. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الأعمال تنتهك جميع المبادئ والقواعد الأساسية التي تقوم عليها الأمم المتحدة. ونتيجة للعدوان الروسي، تعرض مئات الآلاف من الجورجيين للتطهير العرقي ولا يزال إقليمان من البلد محتلين.

أولا، فيما يتعلق بأوهام روسيا بشأن ما يسمى بالجرائم التي ارتكبتها جورجيا، التي يُزعم أنها قامت بقصف عدواني لمواطنيها، أسفر أيضا عن مقتل حفظة السلام، وأود أن أذكّر اللجنة بأن تقرير البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق التابعة للاتحاد الأوروبي بشأن النزاع في جورجيا، الذي ورد فيه أن الاتحاد الروسي هو الذي غزا جورجيا، يتناقض تناقضا واضحا مع ما قاله الوفد الروسي. ثانيا، تنظر المحكمة الجنائية الدولية حاليا في قضية بشأن جرائم الحرب التي ارتكبتها القوات الروسية والميليشيات المحلية الخاضعة لسيطرة روسيا خلال العدوان الروسي، وهو ما ورد بوضوح في قرار الدائرة التمهيدية للمحكمة الجنائية الدولية بشأن هذه المسألة. وأود أن أنصح الاتحاد الروسي بالتعاون مع المجتمع الدولي والمحكمة الجنائية الدولية والسماح بالوصول إلى الأراضي الجورجية المحتلة بدلا من تحريف الواقع وإلقاء اللوم على الغير.

السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): سأتوخى الإيجاز. عندما تم التوقيع على القانون التأسيسي للعلاقات المتبادلة والتعاون والأمن بين منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) والاتحاد الروسي، وعد حلف شمال الأطلسي بأنه لن يتوسع. ومنذ عام ١٩٩٧ شهد الحلف أربع موجات من التوسع. وبالتالي فإن منظمة حلف شمال الأطلسي، وليس روسيا، هي التي تنتهك التزاماتها. وهناك خطاب مناهض لروسيا في كل مؤتمر قمة سنوي للمنظمة، ولا تعكس القرارات المتخذة استعداد الحلف للحفاظ على حوار مع بلدنا بشأن مسائل الأمن الأوروبي. وفيما يتعلق بالحوار نفسه، لم تتراجع منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) بعد عن قرارها الصادر في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٤ بوقف جميع الاتصالات مع الاتحاد الروسي بشأن المسائل الأمنية. وعلاوة على ذلك، يوسع الناتو باستمرار إمكاناته الهجومية على طول حدود روسيا ويجري مناورات عسكرية ذات طبيعة هجومية.

وفيما يتعلق بالبيان الذي أدلت به ممثلة جورجيا، فإن روسيا ليست هي التي تتلاعب بالرأي العام في أوساط المجتمع الدولي، بل إن جورجيا هي التي تفعل ذلك. ومن المهم أن نقرأ بعناية كبيرة الوثائق التي أعدتها لجنة التحقيق التابعة في ما يسمى بحادث آب/أغسطس ٢٠٠٨. لقد نفذت روسيا عملية سلام وجلبت قوات إلى جورجيا، ولكن ذلك كان ردا على الإبادة الجماعية لشعب أوسيتيا الجنوبية، وهذه حقيقة لا يمكن إنكارها، لأنها مُثبتة في الوثائق ذاتها التي ذكرتها الممثلة نفسها من قبل. وفيما يتعلق بالاحتلال، أود أن أقول مرة أخرى إن الوجود العسكري الروسي في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية يستند إلى الأساس القانوني للاتفاقات الموقعة مع هاتين الدولتين بشأن حمايتهما، حيث أنهما ليسا في وضع يسمح لهما بممارسة الحق في الدفاع عن النفس عندما تصدر دعوات عن بعض القادة السياسيين في جورجيا للمطالبة بحل مسألتي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية بالقوة.

السيدة زو روي (الصين) (*تكلمت بالصينية*): استخدم ممثل الولايات المتحدة نفس العبارات المبتذلة والنمطية في تعليقاته الآن للتو، ووجه مرة أخرى اتهامات لا مبرر لها ولا أساس لها إلى الصين، وهي اتهامات نرفضها رفضا قاطعا. لقد وصف وفد بلدي مرارا موقف الصين خلال مداولات اللجنة الأولى، ولن أكرره هنا.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة بونكونغو (بوركينا فاسو).

ونحث الولايات المتحدة على عدم فرض منطقها وحكمها المعيبين على الآخرين. فذلك مجرد تشويه وافتراء على الصين من أجل إيجاد الأعذار للنأي بنفسها عن إجراءاتها الانفرادية وغير المسؤولة، التي تُخل بالنظام الدولي القائم لتحديد الأسلحة.

السيد برافاكو (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): سأتوخى الإيجاز في هذه المداخلة الثانية. إننا نكرر للوفد السوري ببساطة أنه يجب على نظام الأسد أن يغير نمط سلوكه المدمر تجاه شعبه وأن يتخذ خطوات ملموسة لتحقيق السلام والأمن وأن يوقف استخدام الأسلحة الكيميائية ضد شعبه. الأمر، كما ترون، بسيط. وسيُساءل نظام الأسد عن جرائمه ضد شعبه والتي استخدم فيها الأسلحة الكيميائية.

وفيما يتعلق بوفد الصين، وبغية منع المزيد من التدهور في البيئة الأمنية وتحسين آفاق نزع السلاح، تدعو الولايات المتحدة جميع الدول ذات التفكير المماثل إلى التنسيق من أجل التوصل إلى سبل جديدة وأفضل لإقناع الصين بتغيير مسارها ووقف سياساتها العدوانية، التي تقوض النظام القائم على القواعد وتجعل تخفيض الدول الديمقراطية المسؤولة لدفاعاتها أمرا خطيرا. وبالمثل، ينبغي أن تندد الدول الديمقراطية باستخدام الصين سواتل لنشر الاستبداد وعرقلة التقدم. إن هذه الدعوة إلى اتخاذ إجراءات ليست موجهة إلى حلفاء أمريكا الديمقراطيين التقليديين فحسب، رغم أنهم لا يزالون أساسيين لأمننا المتبادل. بل هي دعوة موجهة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من كل مناطق العالم التي تقدر أسلوب الحياة الديمقراطي وتتشاطر اهتماما صادقا بإحراز مزيد من التقدم في مجال نزع السلاح. وينبغي لنا معا أن نطالب بأن تنضم الصين إلى الولايات المتحدة والاتحاد الروسي حول طاولة المفاوضات بحسن نية من أجل بدء عهد جديد من تحديد الأسلحة، صونا للسلم والأمن الدوليين.

وتوجد ثلاثة مقاعد حول تلك الطاولة. ونحن ننتظر مشاركة الصين.

السيد مورينو (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أمارس حقي في الرد وأن أذكر بعض الحقائق المتعلقة بسورية والادعاءات التي قدمها ممثل نظام الأسد. ينبغي أن نتذكر أنه في أوائل الثمانينات من القرن الماضي، استخدم حافظ الأسد الأسلحة الكيميائية في حماة. والحقيقة أن حوالي ١٠ ٠٠٠ شخص لقوا حتفهم في ذلك الهجوم بالأسلحة الكيميائية الذي شنه حافظ الأسد في سورية في أوائل الثمانينات من القرن الماضي. وكما نقول، من شابه أباه فما ظلم. فبعد بضع سنوات، وفي عدة أماكن من سورية، لا يزال ابنه بشار الأسد يستخدم الأسلحة الكيميائية. فما هي الأرقام الآن – ١٠ ٠٠٠، ١٠٠ ٠٠٠، ٢٠٠ ٠٠٠، ٣٠٠ ٠٠٠، ٧٠٠ ٠٠٠؟ وهو ليس وحده؛ إذ أنه يحظى بدعم حليفه، النظام الإيراني ووكلائه، ولا تزال المذبحة مستمرة. وفي الوقت نفسه، لدينا لاجئون في جميع أنحاء المنطقة. وقد جاء بعضهم إلى إسرائيل. وهم أطفال، من البنين والبنات، وكبار في السن ونساء. وأنا أعلم أنهم يصفونهم بالإرهابيين، ولكن يمكن للجنة أن تثق بي عندما أقول إنهم ليسوا كذلك. وفي وقت ما اضطررنا إلى إجلاء المرضى الإسرائيليين إلى مستشفيات في وسط إسرائيل لأن المستشفيات في الشمال كانت مشغولة بالكامل بأسرّة إضافية، ولا تزال المذبحة مستمرة. وقد حان الوقت لوضع حد لكل ذلك. ومنذ انضمام نظام بشار الأسد إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، فقد دأب على استخدام أسلحة كيميائية من مختلف الأنواع في جميع أنحاء سورية. ويجب مساءلته عن ذلك، وإسناد المسؤولية عنصر هام للغاية في هذا الصدد.

السيد بالوجي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أمارس حقي في الرد على البيان السخيف الذي أدلى به ممثل النظام الإسرائيلي. وكالعادة، بالطبع، لا نريد أن نقيم وزنا لهذه الأقوال بالرد عليها، ولكن علينا أن نرد على

الجرائم التي يرتكبها النظام بشكل دائم وأن نبرزها. إنه نظام يحتل أرض دولة شعبها أعزل، وهي فلسطين. وهو نظام يرتكب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب ولا يزال ينتهك حقوق الإنسان الدولية والقانون الدولي الإنساني. وهو ينتهك بشكل دائم قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. ولذلك فإننا نرفض كل هذه الادعاءات لأننا نعلم أنها دموع تماسيح. ويجب أن يغير ذلك النظام سلوكه في المنطقة وفي الأراضي المحتلة.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): تبدأ اللجنة الآن نظرها في مجموعة ”آلية نزع السلاح“. لدينا قائمة طويلة من المتكلمين، ولذلك أناشد جميع الوفود أن تتعاون تعاونا كاملا في احترام الحدود الزمنية لتمكين اللجنة من تجنب التأخر عن الجدول الزمني المحدد.

أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا ليعرض مشروعي القرارين A/C.1/74/L.33 و A/C.1/74/L.34.

السيد سيتومورانغ (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

يساور حركة عدم الانحياز القلق إزاء استمرار تآكل تعددية الأطراف في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. ونحن مصممون على مواصلة تعزيز تعددية الأطراف بوصفها المبدأ الأساسي للمفاوضات في تلك المجالات وبوصفها النهج المستدام الوحيد لمعالجة تلك المسائل وفقا لميثاق الأمم المتحدة. ولذلك فإن تعزيز فعالية آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح يشكل هدفا مشتركا. وتعتقد حركة عدم الانحياز أن الصعوبة الرئيسية تكمن في غياب الإرادة السياسية من قبل بعض الدول عندما يتعلق الأمر بتحقيق التقدم، ولا سيما بشأن نزع السلاح النووي.

وتعيد حركة عدم الانحياز تأكيد أهمية مؤتمر نزع السلاح بوصفه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة المعنية بنزع السلاح، وتكرر دعوتها مؤتمر نزع السلاح إلى الاتفاق بتوافق الآراء على برنامج عمل متوازن وشامل من دون مزيد من التأخير، مع مراعاة المصالح الأمنية لجميع الدول. ونرفض بشدة أي تسييس لعمل مؤتمر نزع السلاح وندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى احترام نظامه الداخلي وأساليب عمله المتفق عليها احتراما كاملا.

وكذلك نشدد على أهمية هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، وندعو الدول الأعضاء مرة أخرى إلى إبداء الإرادة السياسية والمرونة اللازمتين لتمكين الهيئة من الاتفاق على توصيات لتحقيق أهداف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. ويساورنا قلق بالغ إزاء عدم قدرة هيئة نزع السلاح على عقد دوراتها التنظيمية والموضوعية في عام ٢٠١٩ في إطار رسمي ونأمل أن تتمكن هيئة نزع السلاح، من خلال معالجة جميع المسائل الأساسية بين الوفود المعنية، من عقد دوراتها الموضوعية في عام ٢٠٢٠ في إطار رسمي من أجل الوفاء بولايتها باعتماد توصيات موضوعية متفق عليها.

وتشدد حركة عدم الانحياز على أهمية عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح، تتيح فرصة لاستعراض أهم جوانب عملية نزع السلاح وتعبئة المجتمع الدولي والرأي العام من أجل القضاء على الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، فضلا عن تحديد الأسلحة التقليدية وتخفيضها.

ويساور حركة عدم الانحياز قلق بالغ إزاء استمرار عدم وجود تمثيل كاف لبلدان حركة عدم الانحياز في مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح. ولذلك فإننا نطلب من الأمين العام والممثل السامي أن يتخذا خطوات لكفالة التمثيل السليم والمتوازن والمنصف في المكتب. وندعو إلى الشفافية والتطبيق الصارم لمبدأ التمثيل الجغرافي العادل، ولا سيما في تركيبة أي أفرقة للخبراء الحكوميين تنشأ في مجالي نزع السلاح والأمن الدولي.

وتشدد حركة عدم الانحياز كذلك على أهمية الشفافية والانفتاح في عمل هذه الأفرقة.

وتعرض حركة عدم الانحياز، في إطار هذه المجموعة، مشروعي القرارين A/C.1/74/L.33 و A/C.1/74/L.34، المعنونين ”مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح“ و ”عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح“، على التوالي، اللذين نرحب بدعم الجميع لهما.

وأخيراً، تلاحظ حركة عدم الانحياز بقلق الاتجاه المتزايد نحو تقديم مقترحات متنافسة تتناول نفس المواضيع في إطار نفس بنود جدول الأعمال. ونود أن نشدد على أن هذا الاتجاه يمكن أن يقوض مصداقية واتساق نتائج آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، فضلا عن أدائها، بالإضافة إلى أنه يبعث بإشارات مربكة إلى الدول الأعضاء والأمانة العامة والمجتمع الدولي. ونشجع جميع الدول الأعضاء على التعاون البناء من أجل التوصل إلى اتفاقات بشأن المواضيع ذات الصلة بغية الحفاظ على مبادئ وأهداف الدبلوماسية المتعددة الأطراف. وتحث حركة عدم الانحياز جميع البلدان على العمل معا بشكل تعاوني وإظهار التزامها السياسي بشكل ملموس، بما في ذلك هنا في اللجنة الأولى، لضمان أن تتمكن آلية نزع السلاح من تحقيق كامل إمكاناتها لتعزيز السلم والأمن العالميين. سيكون بياننا الكامل متاحا على الإنترنت.

السيد لعواني (تونس): أود بداية أن أعرب، السيدة الرئيسة، عن تأييد مجموعة الدول العربية لبيان حركة بلدان عدم الانحياز.

إن مساعي المجموعة العربية لتحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية جزء لا يتجزأ من التزامها المبدئي بنزع السلاح النووي، وصولا إلى عالم خال من الأسلحة النووية، باعتباره الأولوية القصوى لجهود نزع السلاح والأمن الدولي، وذلك على النحو الذي أقرته الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح عام ١٩٧٨. وتعيد المجموعة العربية التذكير بأن مرجعية أنشطة الأمم المتحدة وآلياتها لنزع السلاح تستند فقط إلى تلك الدورات الخاصة ولا يمكن تعديلها إلا من خلال دورة استثنائية جديدة للجمعية العامة تخصص لهذا الغرض.

وترحب المجموعة بعقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح وتتطلع إلى توصل هذه الدورة الاستثنائية إلى نتائج ملموسة تهدف إلى تدارك التطورات العديدة التي شهدتها الساحة الدولية على صعيد التهديدات المتزايدة للأمن الدولي، في وقت تشهد فيه المنظومة الدولية لنزع السلاح تطورا هاما وتاريخيا متمثلا في وضع أول صك دولي ملزم يحظر الأسلحة النووية وينزع لأول مرة المشروعية عن امتلاكها أو نقلها أو نشرها أو تطويرها أو استخدامها أو التهديد باستخدامها، وصولا إلى التخلص منها.

تؤكد المجموعة العربية على أهمية تضافر الجهود الدولية لمعالجة الانتكاسة الخطيرة التي شهدتها منظومة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية متمثلة في فشل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، والسعي لإنجاح المؤتمر عام ٢٠٢٠، من خلال التوصل إلى وثيقة ختامية متوازنة وشاملة تتعامل بشكل واضح مع التحديات التي تواجه الركائز الثلاث للمعاهدة، وفي مقدتها ركيزة نزع السلاح النووي، فضلا عن إحراز تقدم ملموس إزاء قضية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، التي تمثل أحد الشروط الضرورية لنجاح المؤتمر في الوفاء بولايته.

كما نؤكد من جديد ضرورة تمكين مؤتمر نزع السلاح، باعتباره المحفل الوحيد المنشأ خصيصا للتفاوض على معاهدة نزع السلاح، من أداء دوره ويؤكد كذلك أن الجمود الحالي في أعمال مؤتمر نزع السلاح لا يعود بالضرورة لقصور في آليات المؤتمر وإنما يعود إلى غياب الإرادة السياسية لبعض الدول.

وبالتالي، تشدد المجموعة العربية على ضرورة الإسراع بتفعيل دور مؤتمر نزع السلاح في تنفيذ ولايته التفاوضية، خاصة فيما يتعلق بنزع السلاح النووي. وترى المجموعة العربية أن الموضوعات المطروحة على مشروع جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح متسقة مع الأهداف والأولويات المتفق عليها دوليا في هذا المجال،

ولا يجوز تقديم التعامل مع أحدها قبل الاتفاق على خطوات تنفيذية للتخلص من الأسلحة النووية، وأن يتم التركيز على فرض التزامات جديدة في مجال منع الانتشار على حساب نزع السلاح النووي بشكل يقود للمزيد من الاختلالات بين التزامات الدول الحائزة للأسلحة النووية في مجال نزع السلاح النووي، من جهة، والتزامات الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في مجال عدم الانتشار، من جهة أخرى.

عبّرت المجموعة العربية مرارا عن خيبة أملها لعدم تمكين هيئة نزع السلاح من التوصل إلى توافق بشأن أي توصيات منذ سنوات طويلة، فيما عدا التطور النسبي الذي شهدته الدورة الماضية، وهو أمر يرجع للمواقف غير البناءة لبعض الدول النووية التي تستمر في عرقلة التوصل إلى توافق بشأن إجراءات نزع السلاح النووي.

سأتوقف هنا وسيتم نشر البيان الكامل على البوابة الموفرة للورق PaperSmart.

السيدة كاري (جزر البهاما) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم الدول الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة الكاريبية في المناقشة المواضيعية بشأن آلية نزع السلاح. وستتاح نسخة كاملة من هذا البيان على بوابة PaperSmart.

أود في البداية أن أكرر التأكيد على الأهمية التي تعلقها الجماعة الكاريبية على آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح وعمل الآليات ذات الصلة التي تندرج تحتها. فتزايد المخاوف في مجال الأمن والتعاون الدوليين، والذي يتجلى داخل آلية نزع السلاح نفسها، يعزز الحاجة إلى حوار مبتكر ومعزز ومضاعفة الالتزام بتحقيق هدف نزع السلاح.

وتشدد الجماعة الكاريبية على ضرورة الحفاظ على الزخم فيما يتعلق بالتقدم المحرز في إطار مؤتمر نزع السلاح. وما زلنا نشجع الاستئناف الفوري للمفاوضات داخل مؤتمر نزع السلاح، لأن عدم إحراز تقدم كبير فيما يتعلق ببرنامج العمل الموضوعي للمؤتمر لا يزال مصدرا للإحباط الشديد.

ويحدونا أمل وطيد في أن تعمل الوفود، في إطار مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، بثبات وبطريقة شفافة وشاملة للجميع للتغلب على الشلل الذي حال دون التوصل إلى اتفاق في المداولات الرئيسية لنزع السلاح. وتسجل الجماعة الكاريبية أسفها لأن هيئة نزع السلاح لم تتمكن من عقد اجتماعات موضوعية رسمية خلال دورتها الأخيرة، على الرغم من أننا لا نزال نشعر بالتشجيع إزاء مرونة الوفود والتزامها بإحراز تقدم في عمل الهيئة في إطار غير رسمي.

وتتطلع الجماعة الكاريبية إلى تحرك أقوى في إطار الدورة الحالية وإلى الدخول في مناقشات مجدية من أجل بناء توافق في الآراء بشأن عدة توصيات.

وتعرب الجماعة الكاريبية عن تقديرها للسيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، وكذلك لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح للدور القيم الذي يضطلع به بوصفه منسق مبادرات نزع السلاح على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وتشير الجماعة أيضا مع التقدير إلى برنامج الأمم المتحدة للزمالات في ميدان نزع السلاح. وتستفيد منطقتنا من البرنامج ولديها العديد من الخريجين، وكان آخر زميل لنا في عام ٢٠١٩ من ترينيداد وتوباغو.

لا يمكن أن تكون هناك تنمية مستدامة في غياب الأمن والعدالة والحكم الرشيد والسلام. وتعلق الجماعة الكاريبية أهمية

كبيرة على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وعلى الهدف ١٦ في سياق نزع السلاح. وتكمّل النهج الإقليمية والعالمية بشأن نزع السلاح بعضها بعضا وينبغي تنفيذها بصورة متزامنة.

وفي هذا الصدد، تشيد الجماعة الكاريبية بالمساهمات الممتازة للمراكز الإقليمية. ونود أن نبرز تقديرنا لعمل مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في بيرو، الذي اضطلع خلال العام المنقضي بأكثر من ٧٠ نشاطا للمساعدة التقنية والقانونية والتدريب لدعم دول المنطقة في جهودها الرامية إلى تنفيذ صكوك نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. وقد استفادت العديد من بلدان الجماعة الكاريبية، وما زالت تستفيد، من الدعم المقدم من المركز. وتؤكد الجماعة الكاريبية مجددا أهمية تحقيق التآزر في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة، وتود تأكيد دعمها لتركيز المركز على البعد الجنساني وخطة عام ٢٠٣٠.

وتعرب الجماعة الكاريبية أيضا عن تقديرها بخصوص التبرعات المقدمة من الدول الأعضاء إلى المركز وإلى صندوق معاهدة تجارة الأسلحة الاستئماني للتبرعات. ويسر الجماعة الكاريبية أن تشير إلى أن أنتيغوا وبربودا قد أصبحت أول بلد من بلدان الجماعة يشارك في الصندوق الاستئماني، حيث عقدت حلقة عمل إقليمية بشأن تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة في آب/أغسطس. وتغتنم الجماعة الكاريبية هذه الفرصة أيضا للإشادة بالدور القيادي الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية وللإشادة بعمل معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح.

تؤكد الجماعة الكاريبية الأهمية البالغة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية بوصفها أدوات لبناء الثقة تعزز عدم الانتشار النووي وتنهض بنزع السلاح النووي. ويفخر أعضاء الجماعة الكاريبية بكونهم من الدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والكاريبي. وتشجع الجماعة الدول على مواصلة دعمها للقرار الذي يُعتمد كل ثلاث سنوات بشأن المعاهدة.

وتؤكد الجماعة الكاريبية من جديد تأييدها لمعاهدة حظر الأسلحة النووية. وخلال العام المنقضي وحده، صدقت على المعاهدة ثلاث دول من دول الجماعة الكاريبية – هي سانت لوسيا وترينيداد وتوباغو ودومينيكا – ووقعت عليها دولتان من دول الجماعة، هما غرينادا وسانت كيتس ونيفس. ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأن هذه المعاهدة، إلى جانب غيرها، تعزز النهج القائمة على أساس إنساني والقابلة للتطبيق للنهوض بنزع السلاح. وحتى الآن، وقعت تسع من دول الجماعة على المعاهدة وصدقت عليها خمس دول.

كما تنوه الجماعة الكاريبية بالإسهامات الحيوية للمجتمع المدني، وخاصة المنظمات غير الحكومية، في صون السلم والأمن. وسيتعين علينا العمل مع جميع أصحاب المصلحة فيما نحاول الاستجابة للتكنولوجيات الجديدة والناشئة.

لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله للوفاء بولاياتنا بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. ولا تزال الجماعة الكاريبية ملتزمة بالقيام بدورها في دعم العمل الحاسم الأهمية لآلية نزع السلاح وتدعو جميع الدول الأعضاء إلى إظهار الإرادة الجماعية اللازمة لإيجاد عالم آمن وسلمي.

السيد سريفيهوك (تايلند) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وهي: إندونيسيا وبروني دار السلام وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسنغافورة والفلبين وفييت نام وكمبوديا وماليزيا وميانمار وبلدي، تايلند.

بالنظر إلى التهديدات المستمرة للأمن الدولي التي أعربت تجاهها الدول الأعضاء عن مواقف قوية ولا تتزعزع، بات من الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى صون وتعزيز طابع

مختلف المحافل ودورها والغرض منها في إطار آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح.

وتعترف رابطة أمم جنوب شرق آسيا باللجنة الأولى بوصفها أشمل منبر لإجراء مناقشات شاملة بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار. ويجب أن نسعى إلى أن تكون الحوارات في اللجنة بناءة ووثيقة الصلة وأن نجريها بحسن نية. وندعو الدول الأعضاء إلى التحلي بالمرونة وروح التسوية من أجل نجاح مداولات اللجنة.

وتدرك رابطة أمم جنوب شرق آسيا أهمية مؤتمر نزع السلاح بوصفه هيئة تفاوضية متعددة الأطراف معنية بالمعاهدات المتصلة بنزع السلاح. وفي تموز/يوليه الماضي، أدلى الأمين العام للرابطة، سعادة داتو ليم جوك هوي، ببيان في مؤتمر نزع السلاح يجسد دعمنا القوي لتلك الهيئة الهامة لنزع السلاح. ونشجع جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح على تعزيز إرادتها السياسية حتى يتمكن المؤتمر من الوفاء بولايته التفاوضية. وفي المستقبل القريب، نأمل أن يوسّع المؤتمر عضويته ويزيد من تفاعلاته مع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل تزويد المؤتمر بأفكار جديدة.

وتأسف رابطة أمم جنوب شرق آسيا لأن هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة لم تتمكن من عقد دورتها الموضوعية لهذا العام. ونشجع جميع الدول الأعضاء على العمل معا بصورة بناءة للتغلب على المسائل المعلقة التي تعوق جهودنا الجماعية في تلك الهيئة. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى إظهار التزام سياسي أقوى بالحفاظ على تعددية الأطراف، وهي الركيزة الأساسية التي يقوم عليها عملنا في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

وتقديرا منها للإسهامات القيمة للنهج الإقليمية لنزع السلاح، تدعم الرابطة المركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، الذي يوفر الموارد بنشاط ويعزز التعاون بشأن نزع السلاح في المنطقة.

ويجب أن تواكب آلية نزع السلاح المشهد الأمني السريع التطور وأوجه التقدم في العلم والتكنولوجيا. وتدرك رابطة أمم جنوب شرق آسيا أهمية اتباع نهج شامل وجامع إزاء نزع السلاح. ونسلم أيضا بالصلات بين جهود نزع السلاح وأطر الأمم المتحدة الأخرى. ولذلك ينبغي لآلية نزع السلاح القائمة أن تعزز نزع السلاح، ولا سيما في إطار الأمم المتحدة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وينبغي أن تأخذ في الاعتبار أصوات الجهات المعنية.

وفي الختام، يجب النظر إلى مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار لا من خلال منظور سياسي وأمني وحسب، بل على أنها مسألة شاملة تنطوي على جوانب مثل المسائل السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية – الثقافية. ومع أخذ هذه النظرة الشاملة في الاعتبار، فإننا على استعداد للتعاون مع جميع الشركاء لتعزيز فعالية آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية مشتركة عن ذلك.

السيد هوانغ (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): يشرفني أن أتكلم باسم رؤساء اتفاقيات نزع السلاح، أي النرويج، رئيس معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد؛ وباكستان، رئيس الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة؛ وسويسرا، رئيس اتفاقية الذخائر العنقودية؛ وبلدي فرنسا، رئيس اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

ونود أن نشدد على خطورة الصعوبات المالية التي تؤثر على اتفاقيات نزع السلاح وتعوق الأداء السلس لآلية نزع السلاح. وكما نعلم جميعا، فإن الاجتماعات التي وافقت عليها جميع الدول الأطراف في السنوات القليلة الماضية قد توقفت بسبب نقص الأموال، واتخذ عدد من التدابير غير المقبولة لخفض التكاليف، بما في ذلك التضحية بالترجمة الشفوية لاجتماعاتنا وبترجمة الوثائق الرسمية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحالة المالية غير المستقرة تهدد أيضا وجود بعض وحدات دعم التنفيذ التي تعتبر أساسية لتنفيذ الاتفاقيات التي تخدمها وتعزيزها. وفي ضوء

تلك التحديات، نقدر كثيرا ونثني على الجهود التي بذلها الرؤساء المتعاقبون للاتفاقيات في الماضي لمعالجة الأزمة المالية. لقد قادوا عمليات شاملة وشفافة تهدف إلى اعتماد تدابير مالية جديدة للثني عن عدم الدفع وإنقاذ الاتفاقيات.

ولئن كانت تلك الجهود موضع ترحيب، فإننا نعتبر الترتيبات مؤقتة وغير كافية في نهاية المطاف. إن المشاكل المالية التي تقوض تقدم عملنا ومصداقية اتفاقيات نزع السلاح تتطلب حلا دائما. والخيار الوحيد القابل للتطبيق هو معالجة مشكلة عدم السداد وضمان سداد المتأخرات في الوقت المحدد وبالكامل. ونود أن نشير إلى أن الدول مطالبة بالدفع قبل عقد الاجتماعات لكي يتسنى عقدها. وبالنسبة للاتفاقيات التي تديرها الأمم المتحدة، فإن هذا جزء من النظام الحالي الذي صممته الدول الأعضاء ووافقت عليه، بما في ذلك استخدام نظام أوموجا والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الشؤون المالية للأمم المتحدة. وقد أُدخل نظام أوموجا والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لزيادة شفافية النظام المالي للأمم المتحدة واستدامته، وإدخالهما ليس هو السبب في عرقلة عملنا. وفي ذلك السياق، نود أن نذكّر اللجنة بأن الدول الأطراف نظرت في اتخاذ تدابير معينة للثني عن عدم الدفع. وسنواصل مع القلق رصد الحالة المالية للاتفاقيات ونشجع الدول الأطراف على النظر في اتخاذ تدابير إضافية لكفالة سلامة هيكلنا لنزع السلاح من الناحية المالية.

وأخيرا، ندعو الدول مرة أخرى إلى كفالة سدادها في الوقت المحدد وبالكامل، وتسوية جميع الديون المستحقة للصكوك المعنية في أقرب وقت ممكن. وطالما هناك متأخرات، فإن المشاكل المالية ستظل قائمة. وهذا هو السبب في أهمية التدابير التي تعالج على وجه التحديد مسألة عدم السداد.

السيدة تيشي فيسلبيرغر (النمسا) (*تكلمت بالفرنسية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة السفراء الناطقين بالفرنسية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف من البلدان الأعضاء وذات مركز المراقب في المنظمة الدولية للفرانكوفونية.

وتود بلداننا أن تؤكد من جديد التزامها بتعدد اللغات، الذي هو عامل أساسي في التواصل المتناسق بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. فتعدد اللغات يعزز التسامح ويكفل المشاركة الفعالة والمتزايدة للجميع في إجراءات عمل المنظمة، فضلا عن تعزيز الكفاءة، وتحسين النتائج، وزيادة المشاركة. وبلداننا ملتزمة باحترام تعدد اللغات في جميع المحافل التفاوضية وبجميع المعاهدات والاتفاقيات التي تعتمد اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة في نظامها الداخلي. ونظرا لتكرار مشكلة التدفق النقدي الناجمة عن عدم سداد بعض الدول لاشتراكاتها، اتخذ مؤخرا قرار فيما يتعلق بعدة اتفاقيات ومعاهدات بعقد اجتماعات دون ترجمة شفوية أو تحريرية. ونأسف لذلك القرار الذي يمنع العديد من الدول من المشاركة الكاملة في أعمال المنظمة. وندعو إلى تعبئة جهد عام من أجل صون تعدد اللغات والمناخ الشامل الذي ينبغي أن يُضطلع فيه بعمل الاتفاقيات.

وتود بلداننا أيضا أن تؤكد من جديد اهتمامها الشديد بقرار إنشاء برنامج زمالات نزع السلاح، على النحو المبين في الفقرة ١٠٨ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح (القرار دإ-10/4). وقد قام البرنامج، منذ إنشائه قبل ٤٠ عاما، بتدريب عدد كبير من المسؤولين من الدول الأعضاء، الذين يشغل العديد منهم الآن مناصب رئيسية مسؤولة في ميدان نزع السلاح في الإدارة العامة لبلدانهم. وهذا البرنامج الأساسي إنجاز مشترك هام للجنة الأولى، ويجري إثراء مناهجه الدراسية كل عام. إن برنامج التدريب ونوعية الطلاب الذين تختارهم الدول يجعلانه حدثا لا غنى عنه لنزع السلاح.

وتود بلداننا أن ترى هذا البرنامج الهام يفيد من الأخذ بتعدد اللغات حتى يتسنى لموظفي الدولة في كل بلد الوصول

إليه على قدم المساواة. وكما أشير إليه في القرار ٧٣/٧٣، فإن المساعدة التي يقدمها البرنامج إلى الدول الأعضاء تمكن المسؤولين من العديد من البلدان، ولا سيما البلدان النامية، من متابعة المداولات والمفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف الجارية بشأن نزع السلاح على نحو أفضل. وستكون تلك المساعدة مفيدة بقدر أكبر إذا ما استفادت من تعدد اللغات، الذي يضمن تعددية الأطراف الفعالة.

وأخيرا، فإن بلداننا مقتنعة بأن زيادة الوصول إلى برنامج التدريب ستعزز الشراكة والتعاون بين الدول وهيئات الأمم المتحدة التي تشارك في البرنامج الدراسي.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن الاتحاد الأوروبي.

السيدة هومولكوفا (الاتحاد الأوروبي) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، وهي مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل، البوسنة والهرسك؛ فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

ويكرر الاتحاد الأوروبي الإعراب عن تأييده للجنة الأولى ومؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. ويتحمل المجتمع الدولي مسؤولية جماعية عن كفالة أن تظل تلك المحافل مطابقة لمقتضيات الأحوال وأن تحقق نتائج تتماشى مع ولاياتها. ونحن ممتنون كذلك للدعم الذي يقدمه الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح في هذا الصدد.

ويساورنا قلق عميق إزاء تآكل النظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد، ومن الأمثلة على ذلك المحاولات المتكررة التي نشهدها لتقويض سلامة الهيئات الدولية، وحتى آلية نزع السلاح، بما في ذلك خلال دورة اللجنة الأولى هذه. وينبغي للجنة الأولى أن تركز على مسائل عدم الانتشار ونزع السلاح وعلى التحديات الرئيسية الراهنة لأمننا الجماعي، وأن تحدد تدابير ملموسة لمعالجتها عوضا عن التحديث الآلي للقرارات التي سبق اتخاذها. وينبغي مواصلة النظر في إصدار مشاريع القرارات كل سنتين أو ثلاث سنوات والامتناع عن تقديم الطلبات بخصوص التقارير الروتينية. ومما يشجعنا أن الاعتبارات الجنسانية ذات الصلة تدرج في عدد متزايد من مشاريع القرارات، ولا سيما تلك المتعلقة بالأسلحة التقليدية، وأن هناك وعيا متزايدا بأهمية مشاركة المرأة والرجل على قدم المساواة.

وينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يؤدي وظيفته الحاسمة المتمثلة في التفاوض بشأن معاهدات نزع السلاح المتعددة الأطراف، كما يمكنه صياغة صكوك وقواعد أخرى، مثل المبادئ التوجيهية ومدونات قواعد السلوك. والمسألة التي يوليها الاتحاد الأوروبي الأولوية في مؤتمر نزع السلاح منذ أمد طويل هي الشروع فوراً في مفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة الأخرى، ونؤيد بدء هذه المفاوضات وفقاً للوثيقة CD/1299 والولاية التي تتضمنها. ونأسف أسفاً عميقاً لأنه لم يتسن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التفاوض على ولاية لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح منذ ما يزيد على ٢٠ عاماً. ونحن في حاجة ماسة إلى أن نرى الأعضاء في المعاهدة يُظهرون الإرادة السياسية إذا أردنا أن نعيد مؤتمر نزع السلاح إلى المسار الصحيح. وينبغي لنا أن نتقدم بالعمل التقني الجوهري، وأن نوسع مجالات الاتفاق حتى نكون على استعداد أفضل لبدء المفاوضات عندما يسمح السياق العام بذلك. وينبغي أن نبني على عمل الهيئات الفرعية الخمس، التي أثبتت فائدتها في عام ٢٠١٨.

ويجب أن نحدّث أساليب عمل مؤتمر نزع السلاح. وتوفر ورقة العمل التي قدمتها هولندا نقطة انطلاق ممتازة للنظر في

الكيفية التي يمكننا بها تجنب المناقشات الإجرائية المطولة في بداية كل عام. ونرحب بالتواصل المبكر بين البلدان الستة التي تتولى مهام الرئاسة في عام ٢٠٢٠ وباعتزامها زيادة التعاون. ويؤيد الاتحاد الأوروبي توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح، الذي يضم حالياً ٦٥ عضواً فقط. وينتظر أكثر من ٤٠ بلداً، منها ١٢ دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي،الانضمام إلى مؤتمر نزع السلاح. وندعو إلى تعيين منسق خاص في أقرب وقت ممكن لقيادة المشاورات الموضوعية بشأن توسيع العضوية، ووضع السيناريوهات الممكنة. ونشجع على التعاون مع المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والصناعة ومؤسسات البحوث، استناداً إلى مبادرة منتدى المجتمع المدني التي وضعها الأمين العام السابق لمؤتمر نزع السلاح.

ونأسف أسفا عميقا لأنه لم يتسن عقد جلسة رسمية لهيئة نزع السلاح هذا العام. ولا يمكننا أن نسمح لمنبر آخر لآلية نزع السلاح بأن يقع ضحية لمسائل لا تتصل بعمله الموضوعي.

ونقدر تقديرا عاليا العمل الذي يضطلع به معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، بوصفه مؤسسة قائمة بذاتها ومستقلة في إطار آلية نزع السلاح. وتحسبا للذكرى السنوية الأربعين المقبلة للمعهد، نود أن نناشد جميع الدول الأعضاء أن تنظر في هيكل تمويل أكثر استدامة ونموذج تشغيلي من شأنه التقليل من اعتماده على التبرعات.

ويساورنا قلق عميق إزاء الحالة المالية الخطيرة على نطاق منظومة الأمم المتحدة. والحل المستدام الوحيد للأزمة هو كفالة امتثال جميع الأطراف لالتزاماتها المالية. ونحث مرة أخرى بقوة الدول التي لم تسدد بعد اشتراكاتها بالكامل وفي الموعد المقرر على أن تفعل ذلك وأن تسدد متأخراتها، مما يتيح الأداء الفعال للمؤسسات والصكوك المتعددة الأطراف التي نعتمد عليها جميعا. ونود أن نذكر اللجنة بأن الاتحاد الأوروبي واصل تقديم دعم كبير لعدد من المعاهدات والاتفاقيات وغيرها من الاتفاقات، مما يمكن أيضا مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح من الاضطلاع بمختلف الأنشطة والمشاريع. وستُحَمَّل النسخة الكاملة لهذا البيان على الإنترنت.

السيد ماسمجان (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أتناول ثلاث مسائل بشأن آليات نزع السلاح.

أولاً، يساورنا القلق إزاء الأوضاع المتأزمة لمختلف هيئات آلية نزع السلاح، بما فيها مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، وكذلك إزاء أعمال لجنتنا الأولى، التي تشوبها مسائل تنظيمية تقلص الوقت المتاح لمعالجة المسائل الموضوعية. وينبغي أن نتمكن من الاعتماد على آلية متعددة الأطراف تعمل بكامل طاقتها لنزع السلاح، وبالتالي فإن الجهود الرامية إلى التغلب على الوضع المتأزم لهيئاتنا لنزع السلاح، هي أكثر أهمية من أي وقت مضى. ونأمل على وجه الخصوص في أن تمضي الرئاسات المتعاقبة لمؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠٢٠ قدماً بالمناقشات التي بدأت هذا العام بشأن إمكانية تمكين مؤتمر نزع السلاح من العودة إلى الطريقة التي عالج بها برنامج عمله حتى منتصف التسعينات.

ثانيا، لا تزال المتأخرات في المدفوعات تؤثر على العديد من اتفاقيات ومعاهدات نزع السلاح. وفي هذا العام، تعين مرة أخرى اختصار الجلسات الرسمية لتلك الصكوك أو عقدها في شكل غير رسمي. وندعو مرة أخرى جميع الدول التي عليها متأخرات إلى تسديدها في أقرب وقت ممكن. وبينما نرحب بالتدابير التي اتخذتها مختلف اتفاقيات نزع السلاح لتعزيز استقرارها المالي، لا تزال هناك تحديات كبيرة. وينبغي لنا بشكل خاص التعجيل باتخاذ تدابير لتحسين حالة التدفقات النقدية، التي يجب أن تكون متسقة مع القواعد المالية للأمم المتحدة، وأن تأخذ في الاعتبار الميزانيات الوطنية للدول الأطراف.

وأخيرا، نود أن نرحب بالإصلاحات المؤسسية التي نفذها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، والتي مكنته بالفعل من تعزيز أنشطته ودعمه لمختلف عمليات التفاوض، والاستجابة بشكل أفضل لتوقعات جميع أعضاء الأمم المتحدة. ولا تزال هناك مسألة هامة واحدة معلقة، وهي المساهمة في المعهد من الميزانية العادية للأمم المتحدة. وقد خُفضت تلك المساهمة باستمرار بحيث لا تمثل الآن سوى ٩ في المائة من ميزانية المعهد. وعلاوة على ذلك، لا تزال التبرعات المقدمة إلى الميزانية الأساسية للمعهد غير كافية إلى حد كبير. وينبغي لنا إعطاء الأولوية لاتخاذ قرار حازم بشأن تلك المساهمة في الدورة المقبلة للجنة الأولى، عندما يحتفل المعهد بالذكرى السنوية الأربعين لإنشائه. سأتوقف هنا. وستتاح النسخة الكاملة من بياننا على بوابة الخدمات الموفرة للورق.

السيدة سميث (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد المملكة المتحدة البيان الذي أدلى به للتو المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

إن مؤتمر نزع السلاح هو المكان الوحيد الذي يمكننا فيه التفاوض بشأن اتخاذ تدابير فعالة لنزع السلاح تكون ملزمة لجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة. وإذا لم نتمكن من الشروع في مفاوضات رسمية في الوقت الراهن، فيمكننا، بل يجب علينا، أن نستخدم هذه الهيئة الفريدة بشكل سليم للتأهب لذلك اليوم. ولذلك كان من المخيب للآمال عدم تمكن مؤتمر نزع السلاح من الاتفاق على كيفية تنظيم وقته في عام ٢٠١٩ للاستفادة من زخم الهيئتين الفرعيتين لعام ٢٠١٨. وكان مشروع المقرر الذي قدمته رئاسة المملكة المتحدة سيحقق ذلك الغرض، وكان سيساعد على تحريك مؤتمر نزع السلاح نحو وضع ولايات تفاوضية بشأن بنود جدول أعماله الأساسية الأربعة. لكن عددا صغيرا من الدول الأعضاء، عطلته على ما يبدو لأسباب سياسية. بيد أن المناقشة البناءة التي جرت تحت رئاسة فييت نام بشأن سبل المضي قدما شجعتنا، ولا سيما ورقة العمل التي قدمتها هولندا. ونأمل في أن تفكر جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح في ذلك، وأن تدعم بنشاط الجزائر والرئاسات الخمس الأخرى لعام ٢٠٢٠، من أجل اعتماد برنامج عمل يمكّن مؤتمر نزع السلاح من التركيز على المسائل الموضوعية المدرجة في جدول أعماله. وفيما يتعلق بهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، فإننا نأسف لأنها لم تعقد دورة رسمية هذا العام على الرغم من الجهود الدؤوبة المبذولة. ونأمل في أن يتسنى لها استئناف عملها في عام ٢٠٢٠، الذي يصادف آخر جلسة في هذه الدورة.

وترحب المملكة المتحدة بإسهام معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح خلال العام الماضي وتقدره، من خلال كفالة حصولنا على أحدث البحوث وآراء متنوعة من داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وكان من دواعي سرور المملكة المتحدة أن توفر التمويل الأولي للمشروع الجديد للمعهد بشأن إدماج تحديد الأسلحة التقليدية في منع نشوب النزاعات وإدارتها، وهو مشروع يهدف إلى تحسين إدماج مسألة تحديد الأسلحة التقليدية في أعمال الأمم المتحدة المتعلقة بالسلام والأمن. ولا يمكن لآلية نزع السلاح أن تعمل إلا إذا مُولت تمويلا مناسبا. فكثيرا ما شهدنا اجتماعات تُلغى ووحدات دعم تنفيذ تُقوض بسبب عدم سداد بعض الدول اشتراكاتها في الوقت المحدد وبالكامل. وبينما يمكننا، بل ويجب علينا، أن نعتمد تدابير في مختلف الاتفاقيات لجعلها أكثر استدامة، فإن الحل الوحيد هو أن تدفع الدول مستحقاتها. ونحث الدول التي عليها متأخرات كبيرة على تسويتها فورا. ونتطلع إلى العمل مع جميع الوفود لتحسين الشفافية وبناء الثقة على نطاق آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح على مدى العام المقبل.

السيد الحمصاني (مصر) (*تكلم بالإنكليزية*): تعلق مصر أهمية هائلة على آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح وتعتبر أن نزع

السلاح وتحديد الأسلحة دعامة أساسية لولاية الأمم المتحدة المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين، الذي لا يزال يشكل علة وجود هذه المنظمة. وليس الجمود في جهود نزع السلاح بالضرورة نتيجة لعيوب في الآلية نفسها بقدر ما هو انعكاس لانعدام الإرادة السياسية لدى بعض الدول التي تسعى إلى الحفاظ على الهيمنة العسكرية المطلقة والتي تؤمن بالردع بدلا من الأمن التعاوني والجماعي.

إن فشل مؤتمر نزع السلاح في اعتماد برنامج عمل متوازن وشامل على مدار أكثر من ٢٣ عاما يتطلب اتخاذ إجراءات فورية لتصحيح الوضع، الذي نعتقد أنه لا يمكن تحقيقه إلا ببدء مفاوضات بشأن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية بصورة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها، مع وضع نقاط مرجعية وجداول زمنية محددة. ويلزم كذلك بذل جهود مماثلة لتنشيط هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة وتمكينها من اعتماد توصيات بشأن نزع السلاح النووي.

ونتطلع إلى عقد دورة استثنائية رابعة ناجحة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح، بوصفها حدثا بارزا تمس الحاجة إليه لمعالجة الجمود المثير للجزع في جهود نزع السلاح حتى نتمكن من العودة إلى طور التخطيط وإعادة النظر في التصميم الحالي للآلية.

وما زلنا نقدر معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح والمجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح. ونعتقد كذلك أن إيجاد قدر من التآزر والتنسيق على نحو أفضل بين اللجنة الأولى ومؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح يمكن أن يسهم في زيادة كفاءة وفعالية أداء الآلية. ونرحب مرة أخرى بخطة الأمين العام القيِّمة وحسنة التوقيت لنزع السلاح. وكذلك نشجع الدور النشط للمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في دعم الآلية.

أخيرا، تضطلع اللجنة الأولى بدور مركزي في سد الثغرات في آلية نزع السلاح ومنحها زخما وفي توفير التوجيه لها. ويحدونا الأمل في أن تتخذ جميع الدول الأعضاء نهجا بناء وتوافقيا من أجل تيسير نجاح تلك المهمة.

السيد الطائي (العراق): بداية، يود وفد بلدي اغتنام هذه المناسبة للإعراب عن تأييده للبيان الذي ألقاه ممثل تونس، باسم المجموعة العربية، والبيان الذي ألقاه ممثل إندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

يُعد مؤتمر نزع السلاح المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح، وله سجل من النجاحات السابقة. غير أنه لا يخفى على الجميع حالة الجمود التي يمر بها هذا المؤتمر منذ ما يقارب ٢٠ عاما، بسبب عدم وجود اتفاق بشأن برنامج عمل شامل ومتوازن يلبي شواغل جميع الدول الأعضاء، بما يتفق مع النظام الداخلي للمؤتمر، وإحراز تقدم في القضايا المعروضة عليه. وفي هذا السياق، يعيد العراق تأكيده على ضرورة تحلي جميع الدول الأعضاء بالإرادة السياسية وإبداء المرونة اللازمة لإعادة تنشيط أعمال المؤتمر واعتماد برنامج عمل شامل، لا سيما وأن البيئتين الدولية الإقليمية تشهدان توترات متزايدة في العلاقات الدولية تحتم على الجميع إدراك حجم المخاطر التي تحدق بالمجتمع الدولي، لا سيما بعد زيادة أنشطة الجماعات الإرهابية وإمكانية وصولها إلى مختلف تلك الأسلحة، ما يشكل خطرا يهدد السلم والأمن الدوليين.

يؤكد العراق مجددا ضرورة إبقاء نزع السلاح النووي على رأس أولويات مؤتمر نزع السلاح، وفقا للمركز الخاص الممنوح له في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح لعام ١٩٧٨ (القرا ر دإ-١٠/٤)، بالإضافة إلى ما خلصت إليه محكمة العدل الدولية في فتواها لعام ١٩٩٦ (A/51/218، المرفق)، التي تؤكد على أن استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها يُعد مخالفة لأحكام القانون الدولي

المتعلقة بالنزاعات المسلحة. وفي السياق ذاته، يدعو وفد العراق إلى بذل مساع جدية للتوصل إلى صك قانوني ملزم لضمانات الأمن السلبية وإلى إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية.

ويؤكد وفد العراق أهمية الدور الهام الذي تضطلع به هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة بوصفها الهيئة التداولية المتعددة الأطراف المعنية بقضايا نزع السلاح داخل الأمم المتحدة، معربا عن أسفه لعدم تمكن الهيئة من عقد اجتماعاتها الرسمية لدورة عام ٢٠١٩ في ظل ظروف بيئة أمنية معقدة تتطلب منا جميعا حث الجهود كافة لتمكين الهيئة من استئناف دورتها في العام القادم والتحلي بالمرونة الكافية لكسر الجمود الذي يشهده ميدان نزع السلاح.

السيد توكارسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد بولندا البيان الذي أدلى به في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وأود أن أطرح بعض الأفكار بصفتي الوطنية.

إن هذا العام، ٢٠١٩، وقت مناسب لاسترجاع تاريخ جهود نزع السلاح نظرا إلى أن عصبة الأمم أنشئت قبل ١٠٠ عام. وبطبيعة الحال، يمكننا أن نتشاجر حول ما إذا كانت العصبة مشروعا ناجحا، غير أن هنالك شيئا واحدا لا يمكن إنكاره، وهو أنها أرست الأساس للأمم المتحدة المستقبلية وترتيباتها لنزع السلاح. وبعدها بوقت قصير، طغت الأيديولوجيات الشريرة وسياسات الهيمنة على الدبلوماسية السلمية والنظام الدولي، ولكن ما هي الدروس التي يمكن أن نستخلصها اليوم من تلك المرحلة الزمنية؟

في ظل البيئة الأمنية الدولية المتغيرة باستمرار يتعين علينا أن نبذل قصارى جهدنا للاستفادة من الهياكل المؤسسية المتينة ونظامنا القانوني الدولي السليم. فلدينا مجموعة متنوعة من الصكوك، بما في ذلك هيئات الأمم المتحدة، وطائفة واسعة من نظم نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار والقانون الدولي الإنساني، تكملها المشاركة القوية للمجتمع المدني. وما نفتقر إليه هو الشعور بالاستقرار. ولا بد لنا من ضمان أن نستفيد استفادة كاملة من آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح وأن تستند جميع الأنشطة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار إلى احترام الالتزامات القانونية.

إن بولندا تؤمن بقدرة مؤتمر نزع السلاح على الوفاء بولايته. ونأمل أن تمهد دورة العام المقبل الطريق لبدء مفاوضات بشأن صكوك دولية جديدة. غير أن مؤتمر نزع السلاح ليس هيئة دولية مستقلة يمكنها التفاوض بشأن المعاهدات فيما يظل منفصلا عن العالم الخارجي. إنه أداة في أيدي أعضائه، وبذلك فإنه يعتمد على إرادتهم السياسية والثقة المتبادلة بينهم. وبالمثل، ومثلما نحتاج إلى تحديث أساليب عمل مؤتمر نزع السلاح، نعتقد أنه ينبغي لنا أن نفعل الشيء نفسه بالنسبة لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. فنظرا لما نواجهه من قيود مالية وزمنية، لم يعد بوسعنا أن نقبل قضاء ثلاثة أسابيع في مداولات لا تسفر عن نتائج ملموسة. ربما يلزم أن نكون على استعداد لعقد مناقشة لاختصار إجراءاتها وتعزيز مشاركة مراكز الفكر والمجتمع المدني من أجل استكشاف حلول مبتكرة لمشاكل تعود إلى عقود.

وفي الختام، أود أن أقول بضع كلمات عن اللجنة الأولى. وإذ أن أمامنا شهر واحد تقريبا، ينبغي لنا أن نتمكن من البحث عن حلول أكثر تحديدا وإيجاد أفكار جديدة بشأن نزع السلاح. إن هيكل عمل اللجنة الأولى واضح، ولكن ما يقلقنا هو الانتشار المستمر للوثائق الجديدة مع القليل من التحليل لأهمية الوثائق الموجودة. ولذلك فإننا نؤيد فكرة تمديد دورة اعتماد مشاريع قرارات معينة. وستتاح نسخة كاملة من هذا البيان على بوابة الخدمات الموفرة للورق.

السيدة بهانداري (الهند) (*تكلمت بالإنكليزية*): تظل الهند ملتزمة بالمثل العليا المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وبدور تعددية

الأطراف في السعي إلى تحقيق تلك المثل العليا. وتضطلع الأمم المتحدة بدور مركزي ومسؤولية رئيسية في مجال نزع السلاح.

وقد أكدت الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح دور مؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح في العالم. ولمؤتمر نزع السلاح والمؤسسات السابقة له عدد من المفاخر في سجلها، بما في ذلك التفاوض بشأن اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية. ومع ذلك، تُطرح أسئلة بشأن فعالية وكفاءة مؤتمر نزع السلاح، إذ أنه لم يتمكن من إجراء مفاوضات في إطار الاضطلاع بولايته، منذ أكثر من عقدين. وقد بُذلت محاولات لاستكشاف منتديات بديلة. وتؤمن الهند بأن مؤتمر نزع السلاح لا يزال أكثر المحافل التفاوضية أهمية وملاءمة، لأنه يجمع بين دول ذات أهمية عسكرية، بما في ذلك جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية. وهو يتمتع بالشرعية من خلال ولايته وعضويته وقواعده للتفاوض على صكوك عالمية ملزمة قانونا لتعزيز السلم والأمن الدوليين. ولذلك فإن ما نحتاج إليه هو تنشيط مؤتمر نزع السلاح ووضعه مرة أخرى في صميم الجهود العالمية لنزع السلاح. وقد دعمت الهند، في هذا الصدد، مختلف الجهود، بما في ذلك إنشاء الفريق العامل المعني بإيجاد سبل المضي قدما في عام ٢٠١٧، وإنشاء الهيئتين الفرعيتين في عام ٢٠١٨. ونأسف لأن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن من تجديد ولاية الهيئتين الفرعيتين هذا العام، فاقدا الزخم الذي بني على مدى العامين الماضيين.

وتعلق الهند أيضا أهمية على هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة بوصفها محفلا تداوليا عالميا لبناء توافق في الآراء بشأن مسائل نزع السلاح. ونأسف مرة أخرى لأن هيئة نزع السلاح لم تتمكن من عقد دورتها الرسمية هذا العام ونأمل أن تتمكن من القيام بذلك في العام المقبل ومن تقديم توصيات موضوعية بشأن المسألتين المدرجتين في جدول أعمالها. ومن الأهمية بمكان كذلك أن يعمل ثالوث آلية نزع السلاح كأداة مركبة حتى يمكن للأفكار أن تتدفق بسلاسة وحتى يمكن الاستفادة من التقدم المحرز في إحدى المؤسسات في المؤسسة الأخرى.

وفي الختام، هناك انطباع لدى البعض بأن فشلنا في معالجة المسائل الموضوعية في مجالي نزع السلاح والأمن الدولي يرجع إلى عيوب إجرائية وعدم كفاءة كامنة في آلية نزع السلاح. ويجب أن نذكر أنفسنا بأن العامل السيئ غالبا ما يلقي اللوم على أدواته. فليس لدينا بديل، في السعي إلى تحقيق أمننا الجماعي، في عالم يزداد ترابطا، لتعزيز المثل الأعلى المتعدد الأطراف والمؤسسات التي تنشأ منه.

السيد بينارياندا (الفلبين) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد الفلبين البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا تايلند، باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وإندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

وتتفق الفلبين مع خطة الأمين العام لنزع السلاح، التي تنص على إن إعادة التنشيط الجادة ضرورية على مستوى المنظمات الدولية ومؤسسات نزع السلاح القائمة. ونأسف لأن المؤسسات الرئيسية لآلية نزع السلاح تواجه صعوبات خطيرة، ليس فقط في قدرة الدول الأعضاء على إصدار وثائق ختامية بتوافق الآراء، بل وأيضا في قدرتها على اعتماد برامج عملها. إن هذه الحالة مثيرة جدا للجزع، لا سيما في حالة هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، ومؤتمر نزع السلاح، والآن اللجنة الأولى. إن السبب المحتمل لتلك الصعوبات ليس الآلية نفسها ولكن، الأهم من ذلك، اتساع الانقسامات فيما بين الدول الأعضاء نفسها إذ تتمسك بصرامة بمواقف راسخة. ومما يؤسف له أن المسائل المعلقة التي تمنعنا من المضي قدما هي في الواقع مسائل ثنائية في طبيعتها أو لا تشمل سوى عدد قليل من الوفود. وإذ أن تلك المسائل تتشابك مع المسائل الإجرائية، ينتهي بنا الأمر إلى طريق مسدود في عملنا.

ويصرفنا ذلك الجمود عن العمل الحقيقي المتمثل في استعراض التزاماتنا بنزع السلاح والتأكد من تنفيذها بكل جدية

وفي الوقت المناسب. ومن المهم بطبيعة الحال تحسين التنسيق فيما بين هيئات نزع السلاح وإدماج الخبرة في عملها. كما إن هنالك حاجة إلى مواصلة بناء الشراكات، ونحن ندعو إلى تعزيز التعاون فيما بين الدول الشريكة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات البحوث في متابعة المبادرات ذات الصلة وتوسيع نطاقها. ومن الضروري كذلك مواصلة عمل معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح وكفالة استقلاله ومصداقيته.

ومن الجوانب الهامة لجهودنا الرامية إلى تحسين آلية نزع السلاح تعميم مراعاة القضايا الجنسانية في عمليات نزع السلاح. ولذلك فإن وفد بلدي يؤيد كذلك البيان الذي سيدلي به ممثل كندا بالنيابة عن مجموعة أقاليمية من الدول الأعضاء. وتدعم الفلبين، بوصفها نصيرا لحقوق المرأة وتمكينها، الدعوات إلى تحسين التوازن بين الجنسين في عملية نزع السلاح في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتحديد الأسلحة، وتود أن ترى تعزيز الجهود في ذلك الصدد.

ويتطلب تنشيط آلية نزع السلاح اتباع نهج كلي يأخذ في الحسبان الدور الحاسم لتعددية الأطراف وتعزيز المعايير العالمية التي يغذيها الحوار الهادف والثقة المتبادلة.

السيدة سانشيز رودريغيز (كوبا) (*تكلمت بالإسبانية*): إننا نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

تولي كوبا أهمية كبيرة لتعزيز تعددية الأطراف بوصفها مبدأ أساسيا للمفاوضات بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار وبوصفها النهج المستدام الوحيد لمعالجة هذه المسائل. ونعيد تأكيد تأييدنا للدور المركزي للأمم المتحدة في ذلك الصدد ولآليتها لنزع السلاح على وجه الخصوص. ونشاطر القلق العميق إزاء تآكل هيكل نزع السلاح وعواقبه الخطيرة. ونشدد على أهمية الحفاظ على الاتفاقات القائمة لنزع السلاح وتحديد الأسلحة التي جاءت نتيجة للتعاون الدولي والمفاوضات المتعددة الأطراف استجابة للتحديات التي تواجه البشرية.

ونأسف لانسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن المسألة النووية الإيرانية، ومؤخرا، من معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. ونعارض المحاولات المتعمدة لإضعاف أو إنهاء المناقشات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح. ويساورنا القلق إزاء إنشاء عدد متزايد من أفرقة الخبراء ذات التكوين المحدود لدراسة مسائل ذات أهمية بالغة. وتطالب كوبا بالتطبيق الصارم والعادل لمبدأ التمثيل الجغرافي العادل، بما في ذلك داخل المناطق المعنية نفسها، في تكوين أي فريق للخبراء الحكوميين في مجال نزع السلاح والأمن الدولي.

ونعيد تأكيد أهمية كفالة أن يتمكن مؤتمر نزع السلاح من الاتفاق من دون إبطاء على برنامج عمل واسع وشامل ومتوازن يمكن من كسر الجمود الذي يؤثر عليه ويمكِّنه من إحراز تقدم في مفاوضات نزع السلاح بشأن مختلف المسائل المدرجة في جدول أعماله تنفيذا لولايته. إن الافتقار إلى الإرادة السياسية من جانب بعض الدول الأعضاء في المؤتمر، ولا سيما في مجال نزع السلاح النووي، هو سبب الجمود فيه. وندعو إلى احترام أساليب عمله وقواعده الداخلية المتفق عليها ونحث على رفض أي تسييس لعمله.

فلنستفد من الزخم الذي ولده اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية لاستئناف المفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح. وهذا المحفل المتعدد الأطراف مستعد للتفاوض بشأن عدة مسائل في آن واحد، بما في ذلك المعاهدات التي تحظر سباق التسلح في الفضاء الخارجي وتوفر ضمانات أمنية فعالة لدول مثل كوبا التي ليست دولا حائزة للأسلحة النووية. ونشجع هيئة نزع السلاح على صياغة توصيات بشأن البندين المدرجين في جدول أعمالها خلال هذه الدورة، ولا سيما في مجال نزع السلاح النووي.

السيدة هاكيس واكوها (المكسيك) (*تكلمت بالإسبانية*): لقد دأبت المكسيك على تقديم دعمها غير المشروط للمحافل المتعددة الأطراف المنشأة لتحقيق نزع السلاح، ولا سيما نزع السلاح النووي، الذي توليه المكسيك أولوية قصوى. ومع ذلك، علينا أن نكون صادقين وأن نعترف بأن آلية نزع السلاح في حالة حرجة. لقد مرت ثلاث وعشرون سنة منذ أن تمكن مؤتمر نزع السلاح من الاضطلاع بولايته آخر مرة. ولم يتفاوض المؤتمر على أي صكوك متعددة الأطراف منذ عام ١٩٩٦ وقد أخفق إلى جانب ذلك في الاتفاق على برنامج عمل ذي ولاية تفاوضية. بل إن بعض الوفود عارضت مواصلة المشاورات بشأن أساليب العمل أو المجالات المماثلة. ولم تعترض المكسيك على إنشاء أفرقة عاملة وهيئات فرعية، رغم أنها تتعارض أساسا مع ولاية المؤتمر وتتداخل مع مهام هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. ومع ذلك، فليس من الجيد إدامة هذا التشويه لا لشيء إلا لتسجل أن يبين أن مؤتمر نزع السلاح ظل مشغولا وبالتالي إنكار الشلل.

ولم تتمكن هيئة نزع السلاح أيضا، في نيسان/أبريل من هذا العام، من بدء العمل الموضوعي. وجرى التكلم مع بعض الوفود فيما يتعلق بمنع المسائل السياسية خارج الآلية من إعاقة عملها الموضوعي. وللأسف، لم تعقد أي جلسات واختُزل العمل في مناقشات غير رسمية. وبالإضافة إلى الحالة هذا العام، ينبغي أن نتذكر أيضا أن هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح لم تتمكن من إصدار توصيات موضوعية، لا سيما في مجال نزع السلاح النووي، بعد مداولات دامت أكثر من عقد من الزمن.

ونحن نشاهد الآن حلقة جديدة لم تتمكن فيها اللجنة الأولى من بدء عملها تمشيا مع جدولها الزمني بسبب حالات لا صلة لها بالموضوع قيد المناقشة. إن الأفق المعقد للأمن الدولي المعاصر يتطلب منا، كبلدان وكأمم متحدة، الاستجابة للتحديات التي تواجه المجتمع الدولي بطريقة عالمية. ويتوقف بقاء البشرية وأمننا الجماعي على اتخاذ إجراءات ملموسة في محافل نزع السلاح. وهذا هو السبب في إنشائها.

وإلى جانب الإرادة السياسية، يجب أن نعترف بأن صنع القرار يتعزز أو، على العكس من ذلك، يعرقله الجمود أو عدم كفاءة النظام الداخلي. وكما قلنا من قبل، يجب ألا يُساء تفسير قاعدة توافق الآراء، المستصوبة دائما، وألا يجري تطبيقها من خلال حق النقض. ويجب أن يُفهم توافق الآراء على أنه تطلع مشروع إلى التعاون ونجاح العمل المتعدد الأطراف. ولذلك يجدر التفكير مرة أخرى في أن الآلية المتعددة الأطراف لنزع السلاح التي صممت في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح قد صممت بوصفها أداة، وليس كغاية في حد ذاتها. ولدت آلية نزع السلاح في سياق تاريخي وسياسي معين، ولكنها يجب أن تتكيف مع الحقائق الجديدة وأن تقرر ما إذا كانت عناصرها أو عملياتها تتطلب تغييرات إضافية. ستتاح النسخة الكاملة من بياني على البوابة الموفرة للورق PaperSmart.

السيد ديف ناث (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد بنغلاديش البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

وتؤكد بنغلاديش من جديد تأييدها لعمل آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، التي تشكلها أساسا محافلها الثلاثة التي يعزز بعضها بعضا، وهي اللجنة الأولى ومؤتمر نزع السلاح وهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح. ونقدر أيضا إسهام معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في توسيع آفاق معرفتنا وخبرتنا في مجال نزع السلاح. ونشاطر الآخرين القلق الذي أثاروه بشأن المأزق الذي طال أمده في مؤتمر نزع السلاح بسبب عدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل على مدى العقدين الماضيين. ونأمل أن نرى مناقشات أكثر إبداعا وتطلعا بشأن حل ممكن لتلك المشكلة التي طال أمدها في الأيام المقبلة. ونحث الأمين العام على إبقاء هذه المسألة في صدارة جدول

أعماله ومضاعفة جهوده لتوليد الإرادة السياسية اللازمة لذلك الغرض.

ومما يؤسف له أن هيئة نزع السلاح، وهي دعامة رئيسية أخرى لآلية نزع السلاح المتعددة الأطراف، قد فشلت أيضا في إيجاد سبيل لبدء دورتها الموضوعية هذا العام. ونقدر الجهود المخلصة التي بذلها رؤساء الهيئة للمضي قدما في المناقشة بشأن الأسلحة النووية والفضاء الخارجي في إطار غير رسمي. غير أن ذلك لا يمكن للأسف أن يعوض عن الفرصة الضائعة للاستفادة من التقدم الذي أحرزته اللجنة في عام ٢٠١٨. ونتطلع إلى تسريع وتيرة عملنا في الهيئة في عام ٢٠٢٠ بهدف سد الثغرات في الوفاء بولايتها خلال هذه الدورة. ومع ذلك، يسعدنا أننا تمكنا من تجنب الحالة الإشكالية التي نشأت في اللجنة الأولى في بداية الدورة، ومن النهوض بجهودنا لتحقيق أهدافنا وتطلعاتنا المشتركة من أجل عالم أفضل وسلمي للأجيال المقبلة. إننا نؤيد فكرة جعل عمل اللجنة الأولى أكثر كفاءة وملاءمة للغرض عن طريق الحد من ازدواجية الجهود.

وفي الختام، نعتقد أن آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح لا تزال أفضل وسيلة لشق طريق إلى الأمام على الرغم من التحديات الهائلة والجمود والتقدم البطيء بشق الأنفس في عملها. ويجب أن نعمل معا لعكس الاتجاه الذي ساد عقودا من الشلل في أكثر أجهزتها حيوية، بما في ذلك مؤتمر نزع السلاح. ونؤكد من جديد تأييدنا لعقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح في أقرب وقت ممكن، والتي نعتقد أنها ستتيح للدول الأعضاء فرصة جديدة لإظهار إرادتها وقدرتها الجماعيتين على بث الدينامية في آلية نزع السلاح الشاملة بغية تحقيق نتائج مجدية وبعيدة المدى من خلال مزيج متوازن من الحوار والدبلوماسية في إطار متعدد الأطراف.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): لقد استنفدنا الوقت المتاح لهذه الجلسة. وأعطي الكلمة الآن لأمينة اللجنة لتلاوة إعلان.

السيدة إليوت (أمينة اللجنة) (*تكلمت بالإنكليزية*): سيعقد الوفد الفرنسي حدثا جانبيا غدا، الواقع في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، الساعة ١٣/١٥ في غرفة الاجتماعات F، بشأن موضوع ”مكافحة الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عبر الحدود في السياق الناطق بالفرنسية“.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): ستُعقد الجلسة المقبلة للجنة صباح الغد في تمام الساعة ١٠/٠٠ في غرفة الاجتماعات هذه من أجل حلقة نقاش مشتركة بين اللجنتين الأولى والرابعة بشأن التحديات التي يمكن أن تواجه أمن الفضاء واستدامته. وسنستمع بعد الظهر إلى إحاطة يقدمها رئيس مؤتمر نزع السلاح، ورئيس المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح، ومدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، وبعد ذلك ستواصل اللجنة قائمة المتكلمين في مجموعة ”آلية نزع السلاح“.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.